تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الأئتمان علي الأداء المالي للبنوك التجارية : دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية

أ.د/عبد العزيز على مرزوق د/ محمد فتحي محمد المسيري

أ/هبة محمود سعد مراد

تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الأئتمان علي الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية

ملخص البحث

اهتم البحث الحالى بدراسة تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الآداء المالى، فقد تمثل مجتمع الدراسة من كافة البنوك المصرية والسعودية، كما تمثلت عينة الدراسة من البنوك المقيدة فى البورصة المصرية وعددها ٩ بنوك، والبنوك المقيدة فى البورصة السعودية وعددها ١٢ بنكاً، وقد تم إجراء الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٩، واعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية المستخدمة فى اختبار كولمجروف سمرنوف، والتحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة، واستخدام أسلوب معامل الإرتباط لبيرسون، وأسلوب تحليل الإنحدار المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالى للبنوك التجارية المقيدة فى البورصتين المصرية والسعودية، ووجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على الأداء المالى للبنوك التجارية المقيدة فى البورصتين المصرية والسعودية.

Abstract

The current research was concerned with studying the impact of liquidity and credit risk on financial performance, it represented the study community of all Egyptian and Saudi Arabia banks, as represented the sample of the study of the number of 9 banks listed on the Egyptian Exchange and the number of 12 banks listed on the Saudi Arabia Exchange. This study was conducted from 2010 to 2019, and was based on statistical methods used in the Klumgrove Smirnov test, descriptive analysis of study variables, use of Pearson's correlation coefficient method, and multi-regression analysis method. The study found a statistically significant effect of the financial risk of liquidity on the financial performance of commercial banks listed in the Egyptian and Saudi Arabia exchanges, and also, the existence of a statistically significant effect of credit risk on the financial performance of commercial banks listed in the Egyptian and Saudi Arabia exchanges.

مقدمــة

شهدت الأسواق المالية والقطاع المصرفى العديد من التطورات خلال الربع الأخير من القرن الماضى، وذلك فى إطار العولمة والتحرير المالى والمصرفى الذى أنتجته العديد من الدول (هندى، ٢٠٠٤).

ونتيجه للتطورات التى حدثت فى الأسواق المالية بصفة عامة وفي القطاع المصرفى بصفة خاصة فإن العمل المصرفى ينطوى على العديد من المخاطر التى قد تختلف فى حدتها من بنك إلى آخر بل ومن نشاط إلى آخر داخل نفس البنك، وقد يمتد تأثير هذه المخاطر ليس فقط إلى عدم قدرة البنك على تحقيق عوائده المتوقعة، وإنما تعرضه لخسائر فعلية (أحمد، ٢٠٠٥).

ولذلك تسعى البنوك التى تحتوى على العديد من المخاطر إلى تقييم آدائها المالى لتجنب هذه المخاطر وذلك لأن تقييم الأداء المالي يعد عملية مهمة وضرورية لمعرفة مدى تحقيق البنك لخططه وأهدافه، وهي ركناً مهماً للعملية الرقابية. وتنبع أهمية تقييم أداء البنوك من عدة نواحي أبرزها أنه يشكل أساساً لقياس مدى نجاح البنك ومدى سعيه لمتابعة نشاطه لتحقيق أهدافه، وأنه يوفر نظام معلومات لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات (عبد الستار، ٢٠١٢) .

وفيما يلي الاستكمال اللازم لمشروع هذا البحث والذي تستعرض الباحثة من خلاله الدراسات السابقة وما يترتب عليها من فروض اسقاطية، مشكلة البحث وخلفياتها، تليها أهداف ذلك البحث وأهميته، ثم في النهاية المتغيرات اللازمة لاختبار تلك الفروض وطرق قياسها .

الدراسات السابقة

تتناول الباحثة عرضاً لأهم الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية، والتى تمثل الركيزة الأساسية لإعداد الإطار النظرى للبحث، كما تعد عاملاً مساعداً لتبرير مشكلة البحث نظرياً وصياغة أهدافة وفروضه، وقد أمكن تصنيف هذه الدراسات إلى مجموعتين، على النحو الأتى :-

- الدراسات التى تناولت تأثير مخاطر السيولة على أداء البنوك التجارية .
- الدراسات التى تناولت تأثير مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية .

وقد استهدفت الباحثة من عرض هذه الدراسات العديد من الغايات أهمهابناء الإطار النظرى للدراسة .

١. الإستفادة من تلك الدراسات فى توصيف المتغيرات التى تتضمنها الدراسة الحالية
٢. تحديد منهج الدراسة، والإجراءات التى ستتبعها الباحثة فى دراستها الحالية .

وسيتم بيان أهم الدراسات التى تمت فى هذا المجال من خلال تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين. تتناول المجموعة الأولى منها الدراسات التى تمت على المستوى العربي، بينما تتناول المجموعة الثانية الدراسات التى تمت فى الدول الأجنبية .

المجموعة الأولى:- الدراسات التى تناولت تأثير مخاطر السيولة على أداء البنوك التجارية

تناولت دراسة "محمد" (Mohammad, 2013) الأسباب المحتملة لمخاطر السيولة فى البنوك الباكستانية وتقييم تأثيرها على ربحية البنوك. وتمت الدراسة على عينة مكونة من ١٥ بنكا باكستانياً خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٦ – ٢٠١١. وطبقت الدراسة الإنحدار المتعدد على البيانات من أجل تقييم تأثير مخاطر السيولة على ربحية البنوك. وأظهرت نتائج الإنحدار المتعدد أن ربحية البنوك تتأثر سلباً بمخاطر السيولة.

وفى هذا الصدد تشير دراسة (البقار، ٢٠١٥) إلى تأثير مخاطر السيولة على أداء المصارف التجارية الليبية العامة، حيث تمثلت عينة الدراسة فى ضوء المحددات التى تم وضعها من قبل الباحث فى أربعة مصارف تجارية تم تحليل بياناتها خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩. وذلك للوقوف على أثر مخاطر السيولة على أداء المصارف محل الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر السيولة تؤثر سلباً على أداء المصارف .

وتناولت دراسة"عبدالعزيز" (Abdel Aziz, 2017) تأثير مخاطر السيولة على أداء البنوك التونسية. ولتحقيق هذه الغاية استخدمت الدراسة عينة قوامها ١٠ بنوك تونسية خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٣. واستخدمت الدراسة معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية كمقاييس للآداء. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مخاطر السيولة تقلل من أداء البنوك التونسية.

وتشير دراسة (ناجى، واخرون، ٢٠١٧) إلى بيان مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على ربحية المصارف التجارية العراقية، باستخدام البيانات المالية السنوية للمصارف خلال الفترة من ٢٠٠٨ – ٢٠١٣، وتمت الدراسة على عينة مكونة من ٦ مصارف تجارية عراقية. ولإختبار فرضيات الدراسة تم استخراج النسب المئوية التى تمثل مؤشرات السيولة والربحية، واستخدمت الدراسة اسلوب الانحدار البسيط (معامل الارتباط ومعامل التحديد)، واختبار T كأدوات للتحليل . وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين مخاطر السيولة وربحية المصارف .

ثانياً:- فى الدول الأجنبية

ومن ناحية أخرى، سعت دراسة "ذفنايا" (Zaphaniah, 2013) إلى بحث العلاقة بين مخاطر السيولة وبين الأداء المالى للبنوك التجارية فى كينيا، وقد تم تطبيق الإنحدار المتعدد على عينة مكونة من ٣٣ مصرفاً فى كينيا خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٨ – ٢٠١٢. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن ربحية المصارف التجارية فى كينيا تتأثر سلباً بسبب الزيادة فى فجوة السيولة والرافعة المالية.

وأكدت دراسة "سيمون" (Simone, 2014) على تحليل مخاطر السيولة وكذلك رسم العلاقة بين مخاطر السيولة ومقاييس الآداء المالى على النظام المصرفى فى ماليزيا خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٧ – ٢٠١٢، وطُبقت الدراسة على عينة مكونة من ٥٦ بنكاً، والتى تشمل الجزء الرئيسى من النظام المصرفى الماليزى. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين مخاطر السيولة والآداء المالى .

وفى الاتجاه نفسه، قامت دراسة "إليا، اخرون" (El ljah et, al, 2017) بتحديد تأثير إدارة مخاطر السيولة على أداء البنوك التجارية لعينة مكونة من ١٤ بنكاً تجارياً فى رواندا، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٤ – ٢٠١٦. وقد تم قياس أداء البنوك بإستخدام العائد على حقوق المساهمين، ومخاطر السيولة بإستخدام الأصول السائلة إلى إجمالى الأصول. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين إدارة مخاطر السيولة والأداء المالى للبنوك التجارية .

المجموعة الثانية:- الدراسات التى تناولت تأثير مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية

أولاً:- فى الدول العربية

نذكر فى هذ الصدد دراسة (مفتاح، اخرون، ٢٠٠٧) والتى تشير إلى المخاطر الإئتمانية فى القطاع المصرفى الجزائرى ودراسة أثر هذه المخاطر على الأداء المالى للمصارف. وقد تم الإعتماد على عينة مكونة من البنوك التجارية العاملة فى الجزائر وتضم ١٠ بنوك، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥. وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر الائتمان تؤثر سلباً على الأداء المالى للمصارف .

وسعت دراسة (ALShatti, 2015) إلى دراسة تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٣)، وقد تم استخدام معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، لقياس هذه العلاقة، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان تؤثرعلى الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.

وبعد مُضى عام على الدراسة السابقة جاءت دراسة (العياط، ٢٠١٦) لمعرفة أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالى للبنوك التجارية الأردنية، وقد اعتمدت الدراسة على القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية المُدرجة فى بورصة عمان لعينة مكونة من ١٣ بنكاً خلال الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٤. واستخدمت الدراسة نسبة القروض والسلفيات إلى إجمالى الودائع كمقياس لمخاطر الائتمان، ومعدل العائد على حقوق الملكية كمقياس للآداء المالى. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لمخاطر الائتمان على الأداء المالى للبنوك الأردنية.

وأشارت (نشوان، واخرون، ٢٠١٨) للتعرف على أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المُدرجة في بورصة فلسطين، خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٧ وتمت عينة الدراسة على ٧ بنوك فلسطينية، واستخدمت الدراسة نموذج الإنحدار البسيط والمتعدد لإختبار فرضيات الدراسة، وقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي لمخاطر الائتمان على الأداء المالى للبنوك.

ثانياً:- فى الدول الأجنبية

قامت دراسة "بيرفين" (Pervin, 2015) بيان تأثير مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية فى بنجلاديش. وقد تم تجميع البيانات الثانوية من ١٨ بنكاً تجارياً خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ – ٢٠١٣. واستخدمت الدراسة نسبة القروض والسلفيات إلى إجمالى الودائع كمقياس لمخاطر الائتمان، ومعدل العائد على حقوق الملكية كمقياس للربحية. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبى لمخاطر الائتمان على الربحية .

جاءت دراسة "عيسى" (Isah, 2018) بتحليل تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالى لعينة مكونة من ٢٠ بنكاً تجارياً فى أوغندا، خلال الفترة من ٢٠٠٦ – ٢٠١٥. واستخدمت الدراسة معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية كمقاييس للأداء، مخصصات خسائر القروض إلى إجمالى القروض، ونسبة القروض إلى إجمالى الودائع كمقاييس لمخاطر الائتمان. وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر الائتمان تؤثر سلباً على أداء البنوك الأوغندية .

التعليق على الدراسات السابقة

١. تعددت الدراسات العربية والأجنبية التى تناولت تأثير مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان على أداء البنوك مما يدل على الاهتمام المتزايد بموضوع تلك المخاطر.
٢. أجمعت الدراسات على وجود علاقة بين مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وأداء البنوك، فى حين أختلفت بعض الدراسات فى تحديد شكل العلاقة (طردية – عكسية) بين مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان وتأثيرها على الأداء .
٣. تختلف نتائج الدراسات السابقة مع بعضها البعض، بالرغم من أن هذا الإختلاف لا يقلل من أهمية أو قيمة النتائج التى تم التوصل إليها بقدر ما يعظم من شأن

الإختلاف بين الظروف، والمتغيرات المحيطة بكل دراسة. وهذا الإختلاف قد يكون منطقى بسبب اختلاف كفاءة السوق الذى تقوم بدراسته عن بقية الأسواق، مما يؤكد أهمية إجراء الدراسة الحالية فى البيئة المصرية والسعودية وعلى أسواقها المالية.

وعليه فإن الفجوة البحثية التى استندت إليها الدراسة الحالية تتمثل فى محاولة استكشاف أثر كلا النوعين من المخاطر معاً على أداء البنوك في بيئتين مختلفتين هما السوق المالية المصرية والأخرى السعودية، وهو ما لم تترك إليه أي من الدراسات السابقة، ومن ثم فهو الإسهامة الحقيقية لتلك الدرسة، لتصبح نقطة انطلاق نحو دراسات لاحقة، وقد استرشدت الباحثة بتلك الدراسات للتعرف على المحتوى العلمى لها، والاستفادة منها في تكوين هيكلية الإطار النظرى للدراسة الحالية، والتي يتوقع أن تسهم نتائجها في تقديم توصيات تعد على جانب من الأهمية لصناع القرار سواء على مستوى السياسة النقدية أو القطاع المصرفي أو على مستوى البنوك التجارية نفسها في كلا الدولتين المصرية والسعودية، واللذين قد يستعينون بنتائج تلك الدراسة وبنتائج غيرها من الدراسات عند تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان لدى البنوك.

الدراسة الاستطلاعية

لتحديد مشكلة الدراسة الحالية، وللوقوف على أهم مظاهرها قامت الباحثة بإجراء دراستها الإستطلاعية وذلك من خلال فحص وتحليل القوائم المالية والمحاسبية للبنوك محل الدراسة، بالإضافة إلى بعض التقارير الدورية التي تعدها الجهات المعنية داخل تلك البنوك، وقد أسفرت الدراسة الإستطلاعية التي قامت بها الباحثة عن عدد من النتائج كان من أهمها نتيجتين أساسيتين يمثلا الدافع نحو القيام بالدراسة الحالية وهما، ارتفاع كل من مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان فى عينة البنوك التجارية محل الدراسة، وذلك على النحو الذي توضحه الجداول التالية، وما يتبعها من عرض وتحليل لأهم نتائج

مخاطر السيولة:-

تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والتي تمت مراعاتها في إطار معيار بازل المعدل لكفاية رأس المال المبني على المخاطر(أبوتركى، ٢٠١١)، حيث تعد السيولة من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، ومن ثم فإن مجرد اشاعة عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس. وقد قامت الباحثة باستخدام مؤشر إجمالى حقوق الملكية / إجمالى الأصول كمقياس لمخاطر السيولة، والتى تشير إلى أنه كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع مستوى السيولة لدى البنك، وقد تم توضيح النسبة كما يلى:

جدول (١/١)
متوسط نسبة إجمالى حقوق الملكية لإجمالى الأصول للبنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٠ م وحتى ٢٠١٩ م

إجمالى حقوق الملكية/ إجمالى الأصول												
التسلسل	اسم البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	٢٠١٨	٢٠١٩	المتوسط
١	قطر الوطنى	0.11	0.10	0.10	0.09	0.01	0.13	0.07	0.09	.10	.12	٠.٠٩
٢	التجارى الدولى	0.08	0.08	0.08	0.08	0.06	0.05	0.07	0.07	.099	.13	٠.٠٧
٣	قناة السويس	0.11	0.10	0.10	0.10	0.09	0.07	0.07	0.08	.01	.06	٠.٠٩
٤	المصرى الخليجى	0.15	0.15	0.14	0.14	0.14	0.07	0.06	0.08	.05	.06	٠.١١
٥	كريدى	0.10	0.09	0.09	0.10	0.09	0.10	0.09	0.09	.11	.14	٠.١٠
٦	الاتحاد الوطنى	0.14	0.15	0.15	0.12	0.10	0.13	0.12	0.13	.074	.08	٠.١٣
٧	البركة	0.06	0.06	0.06	0.06	0.05	0.05	0.04	0.05	.05	.05	٠.٠٥
٨	الكويت الوطنى	0.18	0.17	0.15	0.14	0.13	0.13	0.14	0.13	.13	.14	٠.١٤
٩	الشركة المصرفية	0.17	0.17	0.15	0.10	0.08	0.07	0.06	0.06	.06	.06	٠.١١
المتوسط العام		٠.١٢	٠.١٢	٠.١١	٠.١٠	٠.٠٨	٠.٠٩	٠.٠٨	٠.٠٩	**0.09**	**.09**	٠.١٠

جدول (٢/١)
متوسط نسبة إجمالى حقوق الملكية لإجمالى الأصول للبنوك التجارية المقيدة فى البورصة السعودية خلال الفترة من ٢٠١٠ م وحتى ٢٠١٩

إجمالى حقوق الملكية / إجمالى الأصول												
التسلسل	اسم البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	٢٠١٨	٢٠١٩	المتوسط
١	البلاد	0.26	0.12	0.14	0.14	0.13	0.12	0.13	0.01	.10	.10	٠.١٤
٢	الجزيرة	0.14	0.12	0.10	0.09	0.09	0.11	0.11	0.12	.15	.13	٠.١٢
٣	الرياض	0.16	0.16	0.31	0.16	0.16	0.16	0.17	0.17	.15	.15	٠.١٩
٤	ساب	0.12	0.12	0.12	0.12	0.13	0.15	0.16	0.18	.18	.21	٠.١٥
٥	سامبا	0.13	0.14	0.15	0.17	0.17	0.17	0.18	0.19	.18	.21	٠.١٧
٦	الأهلى التجارى	0.11	0.11	0.11	0.11	0.10	0.12	0.13	0.14	.16	.18	٠.١٣
٧	السعودى الفرنسى	0.14	0.13	0.14	0.13	0.14	0.14	0.15	0.15	.16	.18	٠.١٥

٨	السعودى الهولندى	0.10	0.12	0.12	0.11	0.11	0.11	0.12	0.13	.16	.17	٠.١٢
٩	السعودى للاستثمار	0.15	0.16	0.15	0.12	0.12	0.12	0.15	0.14	.13	.13	٠.١٥
١٠	العربى الوطنى	0.14	0.14	0.13	0.13	0.13	0.13	0.13	0.14	.14	.15	٠.١٤
١١	الاتماء	0.58	0.43	0.30	0.26	0.22	0.20	0.18	0.18	.17	.17	٠.٣٠
١٢	الراجحى	0.16	0.14	0.13	0.13	0.13	0.14	0.15	0.15	.10	.10	٠.١٥
المتوسط العام		٠.١٨	٠.١٦	٠.١٦	٠.١٤	٠.١٤	٠.١٤	٠.١٤	٠.١٥	.14	.15	٠.١٦

يتضح من خلال استعراض بيانات جدولي (١/١) ، (٢/١) والذى يتضمنا قيم متوسطات نسبة إجمالى حقوق الملكية لإجمالى الأصول للبنوك التجارية المصرية والسعودية وللسنوات قيد الدراسة (٢٠١٠ – ٢٠١٩). أن هناك تذبذب وعدم استقرار، بل وفى كثير من الأحيان انخفاض فى قيم متوسطات البنوك محل الدراسة وخاصة البنوك المصرية عن المتوسط الكلى لهذه البنوك، وبالنظر للجداول أعلاه تبين أن نسبة إجمالى حقوق الملكية لإجمالى الأصول كانت مرتفعة فى السنوات الأولى (٢٠١٠ – ٢٠١١)، (.12)، (.12)، على التوالى ، مقارنة بالسنوات التى تلتها والتى اتخذت منحنى الإنخفاض مما يشير إلى ارتفاع فى مخاطر السيولة بالنسبة للمتوسط الكلى (.10). و أيضاً بمقارنة قيم متوسطات البنوك المصرية مع قيم متوسطات البنوك السعودية نجد أن معظم البنوك السعودية ترتفع فى السنوات الثلاث الأولى (١٠١٠ – ٢٠١١ – ٢٠١٢)، (.18)، (.16)، (.16) على التوالى، مقارنة بالسنوات التى تلتها والتى اتخذت منحنى الإنخفاض مما يشير إلى ارتفاع فى مخاطر السيولة، بالنسبة للمتوسط الكلى (.16) ، وهو ما يعنى اعتماد البنوك على الملكية بدلاً من الودائع مما سيكون له أثر سلبى على عائد البنوك، وذلك لأن التمويل بالودائع تكلفتة أقل على البنك من التمويل بالملكية.

مخاطر الائتمان :-

تعتبر المخاطر الائتمانية من أكبر المخاطر التى تتعرض لها البنوك، حيث تعمل هذه المخاطر فى اتجاه عكسى ضد الائتمان المصرفى، فالائتمان المصرفى له دور هام فى تحقيق أهداف البنوك التجارية، فالقروض هى التى تسيطر على الأصول القائمة فى معظم البنوك، إذ تستحوذ القروض وحدها على نسبة من ٥٠% إلى ٧٠% من إجمالى هذه الأصول، كما أن القروض هى التى تولد النصيب الأكبر من الدخل التشغيلى لهذه البنوك .

ويمكن تعريف مخاطر الائتمان بأنها تلك المخاطر المرتبطة بالأنشطة الإقراضية للبنك سواء كانت تلك الأنشطة فى شكل ائتمان نقدى أو تعهدى أو إيجارى، وترجع مخاطر الائتمان إما إلى المدين وذلك بتوقفه عن الوفاء بإلتزاماته التعاقدية مع البنك سواء بشكل كلى أو بشكل جزئى، أو إلى البنك ذاته إما بتركيز أنشطته الائتمانية فى فئات

محددة، أو بفشله فى تحديد جودة القروض التى يقدمها وما يترتب على ذلك من عدم تكوين المخصصات الكافية، ومن ثم تعريض أموال المودعين إلى الخطر. (عطا، بخيت، ٢٠١١)

وسوف يتم عرض مقياس مخاطر الائتمان للبنوك التجارية المقيدة فى البورصتين المصرية والسعودية كما تظهرها الجداول التالية :-

جدول (٣/١)

متوسط نسبة إجمالى القروض لإجمالى الأصول للبنوك التجارية المقيدة فى البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٠ م وحتى ٢٠١٩ م

إجمالى القروض / إجمالى الأصول												
التسلسل	اسم البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	٢٠١٨	٢٠١٩	المتوسط
١	قطر الوطنى	0.72	0.74	0.84	0.85	0.84	0.74	0.83	0.8	.87	.84	٠.٨٠
٢	التجارى الدولى	0.84	0.83	0.83	0.85	0.85	0.86	0.87	0.87	.86	.85	٠.٨٦
٣	قناة السويس	0.75	0.74	0.76	0.77	0.79	0.8	0.81	0.79	.92	.91	٠.٧٨
٤	المصرى الخليجى	0.8	0.8	0.83	0.83	0.8	0.88	0.89	0.9	.92	.91	٠.٨٥
٥	كريدى	0.072	0.07	0.08	0.073	0.075	0.083	0.021	0.08	.83	.80	٠.٠٧
٦	الاتحاد الوطنى	0.74	0.72	0.72	0.79	0.84	0.77	0.77	0.8	.90	.89	٠.٧٧
٧	البركة	0.87	0.85	0.85	0.85	0.84	0.87	0.86	0.87	.89	.90	٠.٨٦
٨	الكويت الوطنى	0.47	0.49	0.57	0.56	0.51	0.48	0.52	0.52	.81	.80	٠.٥٢
٩	الشركة المصرفية	0.74	0.74	0.75	0.73	0.76	0.78	0.79	0.76	.91	.92	٠.٧٦
المتوسط العام		٠.٦٦	٠.٦٦	٠.٦٩	٠.٧٠	٠.٧٠	٠.٦٩	٠.٧٠	٠.٧١	.87	.86	٠.٧٠

جدول (٤/١)

متوسط نسبة إجمالى القروض لإجمالى الأصول للبنوك التجارية المقيدة فى البورصة السعودية خلال الفترة من ٢٠١٠ م وحتى ٢٠١٩ م

إجمالى القروض /اجمالى الأصول											
التسلسل	اسم البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	٢٠١٨	٢٠١٩	المتوسط
١	البنكالأهلى التجارى	0.81	0.79	0.79	0.79	0.76	0.71	0.71	0.68	.82	.82	**0.76**
٢	الراجحى	0.77	0.78	0.82	0.82	0.83	0.81	0.8	0.79	.78	.78	٠.٨١
٣	سامبا	0.71	0.71	0.74	0.77	0.75	0.73	0.74	0.72	.77	.76	٠.٧٤
٤	الرياض	0.73	0.77	1.45	0.74	0.76	0.75	0.71	0.71	.77	.78	٠.٨٣

إجمالى القروض /اجمالى الأصول												
التسلسل	اسم البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	٢٠١٨	٢٠١٩	المتوسط
٥	ساب	0.75	0.76	0.76	0.78	0.77	0.79	0.75	0.74	.76	.73	٠.٧٧
٦	الفرنسى	0.75	0.78	0.73	0.77	0.76	0.77	0.76	0.77	.79	.75	٠.٧٧
٧	العربى	0.74	0.78	0.77	0.78	0.79	0.85	0.82	0.8	.80	.79	٠.٨٠
٨	الهولندى	0.77	0.78	0.78	0.76	0.79	0.82	0.81	0.79	.80	.79	٠.٧٩
٩	الاستثمار	0.72	0.7	0.68	0.7	0.75	0.75	0.69	0.72	.81	.84	٠.٧٢
١٠	الإنماء	0.31	0.48	0.59	0.67	0.73	0.73	0.76	0.78	.79	.79	٠.٦٤
١١	الجزيرة	0.82	0.81	0.79	0.82	0.81	0.78	0.76	0.73	.79	.81	٠.٨٠
١٢	البلاد	0.69	0.83	0.79	0.8	0.81	0.82	0.82	0.8	.81	.78	٠.٨٠
	المتوسط العام	٠.٦٥	٠.٧٤	٠.٨٠	٠.٧٦	٠.٧٧	٠.٧٧	٠.٧٦	٠.٧٥	**.79**	**.78**	٠.٧٦

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على القوائم المالية للبنوك محل الدراس

ومن المتعارف عليه في هذا الصدد أن أرتفاع تلك النسبة عن الواحد الصحيح أي عن نسبة ١٠٠% ، تشير إلى ارتفاع قيمة الديون البنكية مقارنة بحجم الأموال المملوكة، ومن ثم الأصول المستثمرة، وهو ما يعني ارتفاع حجم المخاطر المالية بالمقابل، والعكس بالضرورة صحيح فكلما انخفضت تلك النسبة كلما زاد حجم الأصول المملوكة مقارنة بحجم الديون البنكية. وتشير العديد من الدراسات إلى أن نسبة ٤٠% تعد نسبة مقبولة فى معظم الصناعات. أى يجب أن لا تزيد هذه النسبة عن ٥٠% من إجمالى الأصول.(الشيخ ، ٢٠٠٨)

ويتضح من خلال استعراض بيانات جدول (٣/١) ، (٤/١) والذى يتضمنا قيم متوسطات نسبة إجمالى القروض لإجمالى الأصول للبنوك التجارية المصرية والسعودية للسنوات قيد الدراسة (٢٠١٠– ٢٠١٩)، وجود تذبذب وعدم استقرار فى نسب المديونية فقد تأخذ هذه النسب منحنى بالإرتفاع والإنخفاض مقارنة بنسب المتوسط الكلى بل وفى كثير من الأحيان ارتفاع فى قيم متوسطات البنوك محل الدراسة خاصة البنوك السعودية عن المتوسط الكلى لهذه البنوك ، فبالنظر للجداول اعلاه تبين أن نسبة إجمالى القروض لإجمالى الأصول للبنوك المصرية كانت مرتفعة فى السنوات (٢٠١٧)، (٢٠١٨)، (٢٠١٩)، بنسب (.71)، (.87)، (.86) على التوالى مقارنة بالسنوات السابقة مما يشير إلى ارتفاع نسبة مخاطر الائتمان لهذه البنوك مقارنة بالمتوسط الكلى لهذه البنوك (.70). وبمقارنة البنوك المصرية بالبنوك السعودية تبين أن نسبة إجمالى القروض لإجمالى الأصول للبنوك السعودية كانت مرتفعة فى السنوات (٢٠١٢)، (٢٠١٤)، (٢٠١٥)، (٢٠١٨)، (٢٠١٩)، بنسب (.80)، (.77)، (.77)، (.79)، (.78) على التوالى، مقارنة بالسنوات الأخرى

والتى اتخذت منحنى الإنخفاض مما يشير إلى ارتفاع نسبة مخاطر الائتمان فى هذه البنوك مقارنة بالمتوسط الكلى (76.)، ويرجع ذلك إلى اعتماد هذه البنوك على مصادر تمويل خارجية .

وترى الباحثة أن ذلك يرجع إلى عدم إتباع استراتيجية واضحة لمنح الائتمان داخل البنوك محل الدراسة وذلك سواء كان على المستوى السنوى للبنك الواحد أو على مستوى البنوك محل الدراسة بالرغم من انتمائها لنفس البيئة .

واستناداً لما سبق يتضح انخفاض جودة محفظة القروض بالبنوك التجارية محل الدراسة مما يضعُها أمام مخاطر قد تؤدى إلى دخولها فى مشاكل مالية يترتب عليها آثار سلبية على مستوى البنوك وعلى الاقتصاد القومى .

١. مشكلة البحث Research Problem

نتيجة للانفتاح الاقتصادي في النصف الثاني من السبعينات، وتزايد عدد البنوك ودخول البنوك الأجنبية في السوق المصرفي المصرى، ازدادت درجة المنافسة فيما بين تلك البنوك لاجتذاب أكبر عدد من العملاء لتجميع المدخرات من خلال المنافسة في تقديم أفضل سعر فائدة مميز لتلك المدخرات (شاهين، ٢٠١٠) والتوسع في منح التسهيلات، مع احتمال عدم توافر الدراسة الكافية للمشروعات الممولة، أو دون مراعاة لمدى كفاية الامانات المقدمة، أو عدم وجود المتابعة الدقيقة لتلك المشروعات، وهو ما ترتب عليه تعرض تلك البنوك للعديد من المخاطر المصرفية المختلفة في ظل ممارسة نشاطها المصرفي في سبيل تحقيق أهدافها المختلفة (أحمد، ٢٠٠٥).

وهو ما أسفرت عنه بالتبعيه الدراسة الإستطلاعية، ومن ثم تكمن مشكلة البحث فى ارتفاع درجة مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان التى تتعرض لها البنوك التجارية المصرية والسعودية، ووجود فجوة بحثية في الدراسات التي توضح تحليل تأثير مخاطر السيولة والائتمان في البنوك التجارية على الأداء المالي على النحو الذي ورد في الدراسات السابقة. وبالتالي توفير فهم أفضل لأحد أسباب تقلب الأداء المالي وهو ما تحاول الدراسة الحالية في الإجابة عليه من خلال التساؤلات التالية :-

- هل يتأثر أداء البنوك التجارية بمخاطر السيولة ؟
- هل يتأثير أداء البنوك التجارية بمخاطر الإئتمان ؟
- هل يختلف ذلك الأثر بالانتقال من البنوك العاملة في البورصة المصرية إلى البنوك الأخرى العاملة البورصة السعودية؟
- **مبررات اختيار موضوع البحث**تلقى الودائع ومنح الائتمان تمثل الشغل الشاغل للبنوك التجارية.
- الرغبة فى دراسة مخاطر السيولة والائتمان لضرورتهما فى البنوك التجارية.
- كون الموضوع يدخل ضمن مجال التخصص.

٢. أهداف البحث Research Objectives

تعد المخاطر المالية من الأمور الهامة التى تواجه البنوك وخاصة فى الوقت الحالى، نظرا لما تواجهه المنطقة من عدم الاستقرار المالى والسياسى، وبسبب المحاولات الكثيرة للبنوك فى البحث عن الاستقرار، وخاصة فى ظل التنافس بين البنوك على شرائح العملاء المختلفة، مع المحافظة على الأداء المالى الجيد، وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح، ومحاولة تجنب أى آثار سلبية ناتجة عن الاهتمام المتدنى بالمخاطر وطريقة إدارتها. ومن ثم تتلخص أهداف الدراسة فى الآتى:-

١. بيان أثر مخاطر السيولة ومخاطرالائتمان للبنوك التجارية المُدرجة فى البورصتين المصرية والسعودية على الأداء المالى لتلك البنوك.
٢. توجيه البنوك بشكل عام للإهتمام بالمخاطر المالية المصاحبة لها فى عملها المصرفى، ومحاولة تبنى استراتيجية واضحة تجاهها.

١. **فروض الدراسة** تحقيقاً لأهداف الدراسة سيتم دراسة المشكلة من خلال اختبار صحة الفروض الإحصائية التالية:-

١/١ - يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على أداء البنوك التجارية المصرية.
٢/١ - يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على أداء البنوك التجارية السعودية.
٣/١ - يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية المصرية.
٤/١ - يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية السعودية.

٢. أهمية البحث Research Significance

تستند أهمية الدراسة إلى الظروف الاقتصادية والمالية الحالية التى تتعرض لها البنوك التجارية المصرية والسعودية، حيث تمثل البنوك جزءاً من النشاط الاقتصادى الذى يُسهم فى الناتج المحلى وهذا يعنى أن البنك بحاجة إلى مراقبة ومتابعة مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان بما يضمن حمايتة من خطر الإفلاس عند وقوع الأزمات. ومن ثم تنبع أهمية هذه الدراسة من إثراء المعرفة العلمية والعملية التي تعتمد عليها الممارسات داخل البنوك والمجتمع حول مدى استقرار مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.

وأيضاً إلقاء الضوء على احد الدعائم الأساسية لضمان نجاح البنوك، وبالأخص البنوك التجارية في أداء مهامها، والعمل على تطوير القوانين والأنظمة وتبسيط الإجراءات الرقابية وأساليب قواعد العمل اللازمة لذلك. ولذلك تأمل الباحثة أن يكون هذا الجهد إضافة نوعيه وحقيقية في هذا المجال ليساعد الباحثين والمختصين في البنوك التجارية. وبالتالى تنقسم أهمية البحث إلى:-

أولاً: الأهمية العلمية :

يتعامل هذا البحث مع إحدى القضايا المعاصرة الهامة فى الإدارة المالية وبالأخص فى السنوات الأخيرة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

وتتمثل فى مساعدة البنوك والمحللين الماليين والمستثمرين ومستخدمى القوائم المالية فى تحديد تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالى للبنوك التجارية محل الدراسة، وتقديم المقترحات المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة والائتمان والتى من شأنها أن تؤدى إلى الحد من هذه المخاطر.

أسلوب الدارسة

بناءا على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبرعنها تعبيرا كيفيا وكميا، ولا يقتصر هذا المنهج على جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة فحسب، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع. وقد استخدم مصدرين أساسين لجمع البيانات:

- **المصادر الثانوية Secondary sources :-**

حيث اتجهت الباحثة في معالجة الإطارالنظرى للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في المراجع العربية والأجنبية التي اهتمت بالتحليل المالي بصفة عامة واستخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء بشكل خاص، كما اعتمدت أيضا عند الحصول على المعلومات الخاصة بالجانب النظري للدراسة على المتوفر والمتاح من المصادر العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة.

- **المصادر الأولية Primary sources :-**

اعتمدت الباحثة في الحصول على البيانات الخاصة بالجانب التطبيقي على التقارير المالية والمحاسبية والإحصائية للبنوك التجارية المُدرجة فى البورصتين المصرية والسعودية والتى يتم نشرها وبشكل رسمي على موقع البنك على شبكة الانترنت ومن خلال شركة مصر لنشر المعلومات، المجموعة الإقتصادية.

٤. **حدود الدراسةالحدود المكانية :-** تم تطبيق هذه الدراسة على البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية للأوراق المالية

الحدود الزمانية :- تم إجراء هذه الدراسة على الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩

الإطار النظرى

يقصد بتقييم الأداء المالى تلك العمليات التى تقيس الأداء الجارى وتقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقاً، فهذه العملية تتطلب وجود أهداف محددة مسبقاً لقياس الأداء الفعلى، وأسلوباً لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط، لأنة على أساس نتائج المقارنة يوجة الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد لهذا الأداء من قبل، ويطلق عليه أيضاً (رقابة تقييمية). وهذا النوع من الرقابة لا يحقق الأهداف المرجوة منه دون رقابة مستندية تؤكد صحة وسلامة البيانات المستخدمة كأدوات التحليل، فهذة الرقابة التقييمية بجانب إهتمامها بالأدوات المحاسبية كالموازنات والتكاليف النمطية تهدف إلى مراجعة نشاط السلطات العامة بقصد متابعة ما تم تنفيذه من أعمال، وما قد يكون صاحب التنفيذ من إسراف وتبذير، ومدى تحقق النتائج المستهدفة (سويلم، ١٩٩٨) .

العوامل المؤثرة على أداء البنوك

يتأثر الأداء البنكى بعدة عوامل منها: (George, 1998)

- الحجم الملائم من الأموال المتوفرة سواء عن طريق الودائع أو الإقتراض من الغير أو الزيادة فى رأس المال بما يمكن البنك من الدخول فى العمليات الأئتمانية والاستثمارية ذات الحجم الأكبر والتى تحقق مستوى مرتفعاً من الربحية إذا ما قورن ذلك بالبنك الذى لديه كم محدود من الأموال. كما أن البنوك ذات القدرة العالية على توفير الأموال فى الأجل القصير يُمكنها ذلك من القيام بأداء الكثير من الخدمات والعكس صحيح فى حالة البنوك التى ليس لديها القدرة على توفير قدر معين من الأموال إذ لا تستطيع زيادة حجم عمليات بعض خدماتها الائتمانية أو الدخول فى استثمارات كبيرة الحجم .
- القدرة على التعامل مع الأخطار المصرفية ذات الأثر السالب على إنتاج وتوزيع الخدمة البنكية لها أثر كبير على الأداء المالى للبنك .

- إن الحصول على الأموال اللازمة بتكلفة ملائمة تُمكن من الأداء والتوظيف لها بمعدلات تسمح بإقبال العملاء عليها وتحقيق قدر من الربحية للبنك يتلاءم مع قيامه بدور الوساطة المالية .
- تمثل الأموال مصدراً لتهديد عمليات البنك إذا لم تتوافر بالقدر الكافى عند مستوى التكلفة الملائم بما يتمشى مع حاجة التوظيف لها أو إذا توافرات بالقدر الذى يفوق طاقة البنك فى التوظيف فى عمليات إئتمانية أو استثمارية. ولعل ذلك يعتبر أحد مصادر التهديد للمصارف العاملة فى السوق المصرفى المصرى إذ يتوافر لها قدر كبير من الودائع بالعملة المحلية مع عدم إتجاه عمليات التوظيف فى الائتمان إلى الارتفاع المطلوب .
- إن توافر الآلية المصرفية الحديثة يُمكن من تحقيق السرعة والدقة فى الآداء وتخفيض التكلفة لآداء الوحدة من الخدمة. إذا ما أمكن استغلال الطاقة الكلية للآلة المصرفية .

أهداف تقييم الأداء فى البنوك التجارية

تهدف عملية تقييم أداء البنوك التجارية إلى الكشف عن حالات التعثر والفشل المالى للشركات التى تقوم بالإقتراض من البنوك، كما تفيد فى تحديد وتحليل المخاطر التى يتعرض لها البنك والتى يتمثل أهمها فى الآتى (هندى، ١٩٩٦) :

١. مخاطر الائتمان التى تشير إلى عدم قدرة المقترضين على رد أقساط وفوائد القروض فى مواعيد إستحقاقها بالرغم من وجود ضمانات جيدة .
٢. مخاطر الاستثمار والتى تؤدى إلى تدهور قيمة الاستثمارات أو تدهور قيمة محفظة الأوراق المالية بالرغم من تنوعها .
٣. مخاطر السيولة أو التصفية الإجبارية والتى تشير إلى عدم قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته فى صورة ديون أو ودائع عملاء فى مواعيد إستحقاقها وأيضاً السحب المفاجئ للودائع بسبب عدم ثقة العملاء فى البنك .
٤. مخاطر أسعار الصرف التى تشير إلى زيادة معدل صافى الأصول الأجنبية الحالى عن المعدل المخطط له .
٥. مخاطر أسعار الفائدة والتى تشير إلى وجود فجوة غير مناسبة لأموال البنك نتيجة التغير فى أسعار الفائدة .
٦. مخاطر رأس المال والتى تشير إلى إنخفاض القيمة السوقية للأصول، وما يترتب عليها من تدنى حقوق الملكية فى البنك .

٧. مخاطر الأعمال والتى تشير إلى تذبذب الطلب على خدمات الوساطة المالية والخدمات المصرفية ومن ثم تخفيض إيرادات وأرباح البنك .

مفهوم المخاطر

المخاطر في اللغة مشتقة من خطر، وهي اضطراب الحركة والاهتزاز، وقد استخدمت في المفهوم اللغوي والاصطلاح الفقهي للدلالة على الرهان والمراهنة، وكذلك للدلالة على احتمالية وقوع الضرر. والمخاطرة في المجال الاقتصادي تعني الاحتمالية وعدم التأكد من حصول العائد المخطط له (دريد، 2004) وهي التوقع باختلاف العائد المخطط أوالمطلوب والمتوقع حدوثه ، فتذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية عدم انتظام العوائد أساساً إلى حالة عدم التأكد المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية.

ومع ذلك فقد تعددت مفاهيم المخاطر من كاتب لآخر حسب الزاوية التى ينظر إليها كل منهم لهذا المفهوم، فعرف "بيتى، واخرون" (Petty, J, et al,1982) المخاطر المالية بأنها مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً .

وأشار"جوران، واخرون" (Goran et,al, 2005) إلى أن المخاطر هـــى أحداث غير مؤكدة عـــن المستقبـــل يمكن أن تؤثر فى تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية والاستراتيجية للمصارف .

وتطرق أيضاً "دورفمان" (Dorfman, 2008) إلى أن المخاطر هي العجز عن توقع ما يحمله المستقبل من احتمالات، فهي حالـــة من عدم اليقين تجاه احتمالات حصول خسائر نتيجـــة لهذا القـــرار الاستثماري أو ذاك وعدم التأكد من إمكانيّة وقوع خسائر محتملة

مفهوم مخاطر السيولة

تعتبر مشكلة السيولة من المسائل المعقدة التي تواجه المصارف التجارية بصورة عامة، فإرتفاع مستوياتها يولد مشكلة انخفاض توظيف الموارد النقدية في هذه المصارف مما يستدعي البحث عن مجالات استخدام أخرى ليتسنى لها استثمار السيولة الفائضة، في حين تواجه المصارف مشكلة تلبية المسحوبات النقدية من قبل المودعين والعملاء في حالة انخفاض السيولة النقدية بها. وبناءاً على ماتقدم يمكننا التعرف على مفهوم مخاطر السيولة كما يلى :

عرفها(الأعرج، ٢٠١٠) بأن مخاطر السيولة تتمثل في عدم قدرة البنك او المصرف على الإيفاء بإلتزاماته عند استحقاقها لغياب النقود المطلوبة، وعدم إمكانية توفير التمويل المطلوب والمناسب. وكذلك تتمثل في عدم قدرة البنك على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الإضطرار إلى تسييل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية .

أسباب مخاطر السيولة

أسباب تتعلق بمدى صعوبة تسييل الأصول المتداولة :

- كازدياد حالات السحب وبالأخص للمبالغ الكبيرة مما يدفع البنك لتسييل بعض أصوله بقيمة أقل من قيمتها الدفترية وفاءاً بتلك الإلتزامات وهو ما يؤثر على ربحيته لإجباره على هذا التسييل الفوري .

أسباب تتعلق بجانبي نطاق الميزانية:

-جانب الإلتزامات Liability side:- بمعنى عند ازدياد طلبات سحب المودعين لأرصدتهم فقد يضطر البنك من ذلك لحاجته لتوفير النقدية الضخمة مما يلزمه للإقتراض بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى، أو لإصدار مزيد من الأوراق المالية كالسندات .

- جانب الأصول Asset side:- حيث خدمة خطابات الإعتماد والضمان التي تتم خارج الميزانية والتي بمجرد قيام العميل بالإقتراض بموجبها تتحول لقروض فعلية تظهر بالميزانية فتنشأ مخاطر السيولة، والتي تتسبب في دفع البنك للبيع القهرى لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الواجبة لتوفير السيولة .
- أسباب تتعلق بإختلاف تواريخ الإستحقاق، حيث عدم مناسبة تواريخ استحقاق الودائع قصيرة
  الأجل لتواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل المستحقة للبنك .
- أسباب تتعلق بعدم التوازن بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة. (غنام، 2008)

أنواع مخاطر السيولة

١- مخاطر السيولة التمويلية

تظهر مخاطر السيولة التمويلية عندما يكون المصرف غير قادر على مواجهة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة بكفاءة من غير أن يؤثر ذلك على

العمليـــات اليوميـــة التـــي ينفذهـــا البنك أوعلـــي الوضـــع المالـــــي للمصرف بشكل عام.

٢- مخاطر السيولة السوقية

احيانـــــا قد يكون مـــن الصعب علـــى المصرف أن يتصرف فـــي بعض الأصول التـــي بحوزته سواء عن طريق البيع او الرهن حسب أسعار السوق السائدة وذلك لصعوبـــة تسييلها، وإذا اضطـــر البنك في هذه الحالة فإنها قد ترتب خسائر لا يرغب البنك بتحملها .

تنشأ عن عمليات السحب المفاجئ التي قد يتعرض لها المصرف من ودائع العملاء او السحوبات المفاجئة من الحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية والتي تمنح لبعض العملاء . (سامر، ٢٠١٠)

ضوابط الحد من مخاطر إدارة السيولة

إن الغرض من إدارة السيولة هو التأكيد على أن البنك قادر على مقابلة كافة إلتزاماته التعاقدية،

وعلى ذلك يجب أن يشتمل النظام القوي لإدارة السيولة على عدة عناصر هي: (حنفي، 2007)

١. نظام جيد لإدارة المعلومات.
٢. سيطرة مركزية على السيولة.
٣. تحليل صافي التمويل اللازم في ضوء بدائل مختلفة.
٤. تنوع مصادر التمويل.
٥. وضع خطة للطوارئ.

ويجب على المراقبين أن يكونوا على علم بأسلوب إدارة البنك لأصوله وإلتزاماته وكذلك البنود خارج الميزانية، مع التحقق من أن هذا الأسلوب يوفر السيولة الكافية للبنك لمواجهة كافة الإلتزاماته التعاقدية.

مخاطر الإئتمان

تناولت الدراسات الإقتصادية المخاطر المصرفية بتحليلها والتنبؤ بها الأمر الذي من شأنه أن يساعد البنك على اتخاذ قرارات موضوعية، ومن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف هي المخاطر الائتمانية والتي عرفها :

(الكيلانى،٢٠١٥) علـــى أنهـــا تعثر الطـــرف المتعاقد مـــع المصرف فـــي الوفاء بإلتزاماتـــه الماليـــة وسداد الدين المتعلق بذمتـــه فـــي موعده، وقد يكون سبب ذلك عدم إلمـــام العميل وقدرته على إدارة المشروع الذي من أجله قام التمويل .

أنواع المخاطر الإئتمانية

مهما تعددت المخاطر التي تتعرض لها القروض فهي نوعان، منها ما يتسبب فيها العميل وتسمى مخاطر خاصة ومنها ما لا علاقة له بالعميل و لا بالمؤسسة المقترضة وتسمى بالمخاطر العامة، ويضاف إلى هذين القسمين المخاطر الناتجة عن مخاطر البنك نفسه. (عبدربه، ٢٠٠٠)

أ.المخاطر الخاصة : ترتبط هذه المخاطر بالعميل أو النشاط الذي ينتمي إليه وتنقسم بدورها إلى:

- مخاطر متعلقة بالعميل: وترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية المتعلقة بالجدارة الائتمانية للعميل مثل أهليته وسمعته ونزاهته وإلتزامه بالوفاء بحقوق الآخرين المتعامين معه في مجال نشاطه وسلوكياته الأخلاقية فقد يفقد العميل أهليته كما قد يهدر سمعته الشخصية نتيجة سلوكيات إجتماعية طرأت على سلوكة الشخصي بعد تحصله على القرض (غنيم، ٢٠٠١). فمن العملاء من هم قادرين على سداد مديونياتهم ومع ذلك يتهربون من سدادها بل لا يمانعون من الدخول مع البنك في منازعات قضائية وهكذا تنشأ بعض التصرفات السيئة من بعض العملاء تضر بالبنك وتشكل له خطورة (النجار، ٢٠٠٠)

كما قد يكون البنك التجاري عرضة لمخاطر عدم السداد نتيجة لتدهور المركز المالى لطالب الائتمان أو تدهور الكفاءة الإدارية في إدارة العميل لنشاطه، مما يؤدي إلى عدم الإستغلال الكفء للأموال المقترضة وبالتالى تراجع القدرة الإنتاجية وجودة المنتجات التي يتخصص العميل في تقديمها، نتيجة خلل في سياسات و أساليب الإنتاج المتبعة (غنيم، ٢٠٠١)

- مخاطر مرتبطة بالنشاط الذي يزاوله المقترض: ترتبط هذه المخاطر بالنشاط الذي ينتمي إليه العميل، وهى مخاطر مختلفة من نشاط إلى آخر ففي الإنتاج الزراعي هناك مخاطر الظروف المناخية القاسية، وفي الإنتاج الصناعي بشكل عام هناك مخاطر تتعلق بعدم توفر المواد الخام للإنتاج أو تغير أذواق المستهلكين أو دخول منافسين جدد.

ب.المخاطر العامة: ويقصد بها المخاطر التي تتعرض لها القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المنشأة المقترضة ويمكن جمعها في:

- مخاطر أسعار الفائدة : ويقصد بها إحتمال تقلب أسعار الفائدة في المستقبل، فإذا ارتفعت أسعار الفائدة عن المعدل المتفق عليه، أصبح عائد البنك التجاري أقل من عائد السوق على الإستثمار، هذا إذا ما كانت قروض طويلة الأجل، أما إذا كانت قروض قصيرة الأجل فإن درجة الخطر تكون أقل حيث إذا كان هناك إرتفاع معدلات الفائدة قد يمكن للبنك التجاري إستثمار أمواله بمعدلان فائدة مرتفعة والعكس في حالة إنخفاض معدلات الفائدة (الحناوى، واخرون، ٢٠٠٠)
- مخاطر التضخم: إن تعرض البلاد للتضخم بعد أن تم الإتفاق بين البنك والعميل على القرض سوف يترتب عن ذلك إنخفاض القوة الشرائية لأصل القرض و الفوائد وهذا ينعكس سلباً على البنك نتيجة لتزعزع المركز المالى للعميل.
- مخاطر الدورات التجارية: وهى المخاطر الناشئة عن تعرض الإقتصاد إلى هزات و أزمات تؤثر سلباً على نشاط المنشأة المقترضة وعلى مقدرتها على الوفاء بما عليها من إلتزامات.
- مخاطر السوق :إن التغيرات الجوهرية الحاصلة في النظام الإقتصادي والسياسي أو وقوع أحداث على المستوى المحلي أو العالمى، له الأثر الأكبر على العلاقات الائتمانية القائمة بين البنك والعميل، فمتى كانت لتلك التغيرات أثار إيجابية على نتائج نشاط منشأة الأعمال أمكن إسترجاع ما قدمه البنك من قيم، أما إذا كانت سلبية فقد يؤثر على مقدرتها على الوفاء بالدين الشيء الذي يجعل البنك عرضة لخطر عدم التسديد من طرف هؤلاء نتيجة عجزهم (هندى، ٢٠٠٠)

ج. المخاطر الناتجة عن البنك نفسه :إن البنك أثناء قيامه بعمليات منح الائتمان يكون عرضة للأخطاء المرتكبة أثناء تحليله للبيانات المقدمة من طرف طالب القرض أو من تلقيه للضمانات المقدمة، أو ما يمكن أن يقع فيه أثناء متابعة للقرض الممنوح.

ومن بين الأسباب التي تعرض البنك لمثل هذه المخاطرهىقلة خبرة الموظفين في الإستفسار عن العميل، وإجراء التحليلات الأزمة للقوائم المالية.

- ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية وعدم توافر قنوات اتصال جيدة بين المصالح المختلفة داخل البنك وتداخلها مما يؤثر سلبا على اتخاذ القرار الائتمـــاني ومتابعته.

ويمكن جمع مختلف أنواع المخاطر الائتمانية في الشكل التالى:

الشكل رقم (2)

أنواع مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك التجاري

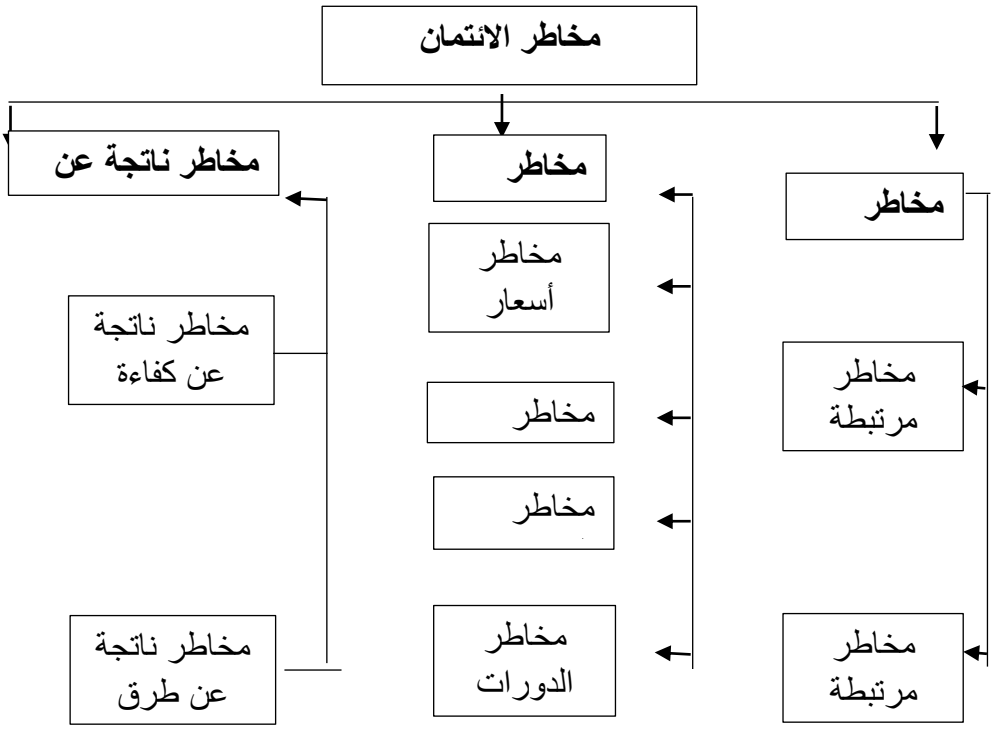

أسباب نشوء مخاطر الائتمان:-

- عدم التطابق المعلوماتى بين البنك والعميل.
- عدم إلتزام المقترض بأخلاقيات عقد الإتفاق المبرم مع البنك.
- العجز في الإطارات الفنية والإدارية المؤهلة مما يفتح المجـــال أمـــام إرتكـــاب الأخطاء عند إتخاذ القرارات الائتمانية.
- عدم توافر المؤسسات المالية الأخرى في بعض الدول ممـــا أدى إلـــى عجـــز المؤسسات (غنيم، ٢٠٠١)

أساليب السيطرة على المخاطر الإئتمانية

في ضوء المخاطر التي يتعرض لها الإئتمان المصرفي ، فإن من أهداف البنـــك الرئيسية كغيره من الوحدات الإقتصادية هي تعظيم تحقيق الأرباح وإســـتمراريتها علـــى

المدى الطويل، الأمر الذي يتطلب البحث عن وسائل وأساليب للسيطرة على المخاطر التي تعترض تحقيق تلك الأرباح، وتتمثل في وضع وتطبيق آليات مناسبة للتحكم في كل مـــن المخاطر الخاصة والمخاطر العامة : (هندي ، ١٩٩٩)

١. وضع قيود على تصرفات إدارة المنشأ يحق بموجبها للبنك بمتابعة القرض من خلال الخطة الإستثمارية للمنشأة وأسلوب إستخدامها للقرض، وعدم تراجع ودائع العميل .
٢. الإتفاق مع العميل المقترض على سعر فائدة متحرك وفقاً للسعر السوقي لها .
٣. سداد قيمة الفائدة مقدماً والإلتزام بجدول زمني لسداد القرض .
٤. تقديم الرهونات العقارية بالإضافة إلى الضمانات الشخصية .

أساليب تحليل البيانات واختبار فروض البحث:

- (٤-٢) أهداف الدراسة التطبيقية.
- (٤-٣) فروض الدراسة التطبيقية.
- (٤-٤) مجتمع وعينة الدراسة.
- (٤-٥) متغيرات الدراسة.
- (٤-٦) نموذج الدراسة.
- (٤-٧) اختبار صلاحية متغيرات الدراسة.
- (٤-٨) الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.
- (٤-٩) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.
- (٤-١٠) اختبارات الفروض ونتائج التحليل الإحصائي.
- (٤-١١) خلاصة الفصل.

(٤-٢) أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية في المقام الأول اختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال تحليل البيانات الفعلية الخاصة بالتقارير المالية المنشورة لعينة من البنوك التجارية المقيدة فى البورصتين المصرية والسعودية.

(٤-٣) فروض الدراسة التطبيقية

ويتم تقسيمها الي فئتين الاولي خاصة بالتطبيق علي جمهورية مصر العربية والثانية خاصة بالتطبيق علي المملكة العربية السعودية، وفي ضوء مشكلة الدراسة والهدف منها يتم صياغة فروض الدراسة في صورة الفرض البديل وذلك كما يلي:

(٤-٣-١) فروض الدراسة الخاصة بالتطبيق علي جمهورية مصر العربية

الفرض الأول:

ينص الفرض الثالث علي أنه: "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة علي الأداء المالي للبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية.

الفرض الثانى

ينص الفرض الأول علي أنه: "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان علي الأداء المالي للبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية.

(٤-٣-٢) فروض الدراسة الخاصة بالتطبيق علي المملكة العربية السعودية:

الفرض الأول:

ينص الفرض الثالث علي أنه: "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة علي الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

الفرض الثانى

ينص الفرض الأول علي أنه: "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان علي الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

(٤-٤) مجتمع وعينة الدراسة ومصادر الحصول علي البيانات

يتم تحديد مجتمع وعينة الدراسة ومصادر البيانات كالآتي:

(٤-٤-١) بالنسبة لمجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية المصرية والتى بلغ عددها حتى الآن إلى ما يقرب من ٤٣ بنكاً، وكافة البنوك التجارية العاملة فى السوق السعودى للأوراق المالية، والتى يبلغ عددها حتى الآن إلى ما يقرب من ١٢ بنكاً.

(٤-٤-٢) بالنسبة لعينة الدراسة

يعتمد هذا البحث على عينة من البنوك التجارية العاملة فى بورصة الأوراق المالية المصرية، والتى بلغ عددها حتى الآن ٩ بنوك، وعينة من البنوك التجارية العاملة فى بورصة الأوراق المالية السعودية، والبالغ عددها حتى الآن ١٢ بنكاً.

(٤-٤-٣) بالنسبة لمصادر الحصول علي البيانات

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات الخاصة بالدراسة علي مجموعة من المصادر منها:

١- **المصادر الثانوية Secondary sources** :-

حيث اتجهت الباحثة في معالجة الإطارالنظرى للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في المراجع العربية والأجنبية التي اهتمت بالتحليل المالي بعامة واستخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء بشكل خاص

واعتمدت في الحصول على المعلومات الخاصة بالجانب النظري على المتوفر والمتاح من المصادر العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة.

٢- **المصادر الأولية Primary sources :-**

ستعتمد الباحثة في الحصول على البيانات الخاصة بالجانب التطبيقي على التقارير المالية والمحاسبية والإحصائية للبنوك التجارية المُدرجة فى بورصتى مصر والسعودية والتى يتم نشرها وبشكل رسمي على موقع البنك على شبكة الانترنت ومن خلال شركة مصر لنشر المعلومات ، المجموعة الإقتصادية.

(٤-٥) متغيرات الدراسة

يتم توفير مجموعة من المؤشرات بهدف قياس أثر المتغيرات التفسيرية (مخاطرالسيولة، مخاطرالائتمان)، علي المتغير التابع (الأداء المالي) وذلك بالتطبيق علي كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، وذلك تمهيداً لإجراء الاختبارات الإحصائية للبحث ويتم ذلك علي مرحلتين وهما توفير واختيار مؤشرات للمتغير التابع، ثم توفير واختيار مؤشرات للمتغيرات التفسيرية، وذلك كما يلي:

(٤-٥-١) مؤشرات المتغير التابعمعدل العائد على الأصول = صافى الربح / إجمالى الأصول

- معدل العائد على حقوق الملكية = صافى الربح / حقوق الملكية
- معدل العائد على المبيعات = صافى الربح/ المبيعات. (الزبيدى، ٢٠٠٢)

(٤-٥-٢) مؤشرات المتغيرات التفسيريةنسبة الرصيد النقدي = النقد لدى البنك المركزي +النقد في الصندوق + أرصدة سائلة أخرى/ الودائع وما في حكمها. .(فهد، ٢٠٠٩)

- نسبه الاحتياطي القانوني = الرصيد النقدي لدى البنك المركزي / الودائع وما في حكمها. (هندى، ٢٠٠٠)
- نسبة السيولة القانونية = النقدية بالخزينة + الرصيد النقدى لدى البنك المركزى + أوراق مالية واستثمارات + صافى المستحق على البنوك + أوراق مالية حكومية + أذون الخزانة + شيكات وحوالات وكوبونات وأوراق مالية تحت التحصيل/ الودائع بالعملة المحلية + صافى المستحق للبنوك + شيكات وحوالات وخطابات اعتمادية دورية مستحقة الدفع + المستحق للبنوك فى الخارج. (العلاق، ٢٠٠١)
- نسبة التوظيف = القروض والسلفيات/ الودائع وما في حكمها. (الأسدى، ٢٠٠٦)

وكلما زادت تلك النسب دل ذلك على ارتفاع مستوى السيولة لدى البنك

قامت الباحثة بالإعتماد على النسب الآتية لقياس هذا المتغير:

- إجمالى القروض / إجمالى الودائع (البدوى، ٢٠١٢)
- إجمالى القروض / إجمالى حقوق الملكية
- إجمالى القروض / إجمالى الأصول (النعيمى، واخرون، ٢٠٠٧، ص١٠٣).
-

(٤-٥-٣) مؤشرات قياس متغيرات الدراسة

يمكن ايضاح متغيرات الدراسة التي تعبر عن المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع وذلك كما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول(٤-١) متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

تصنيف المتغير	المتغير	مؤشر القياس	طريقة القياس
المتغير التابع	الأداء المالي		
المتغيرات التفسيرية	مخاطر السيولة		
	مخاطر الائتمان		

(٤-٦) نموذج الدراسة:

بناء علي ما سبق عرضه لمتغيرات الدراسة فقد قامت الباحثة بعمل نموذج لقياس أثر المتغيرات التفسيرية (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان) علي الأداء المالي كمتغير تابع وذلك بالنسبة لجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، وذلك كما هو موضح من الأشكال التالية:

شكل(٤-١)

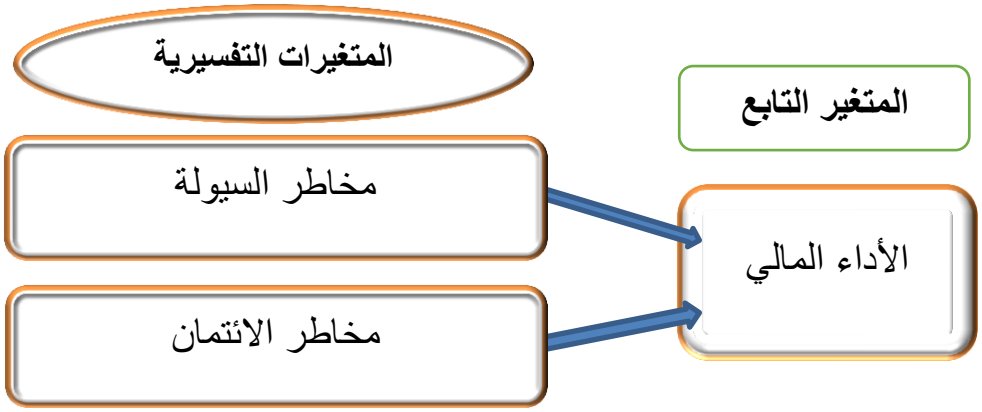

(٤-٧) اختبار صلاحية متغيرات الدراسة:

لكي تقوم الباحثة باختبار فروض الدراسة والمتمثلة في مدي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات التفسيرية (مخاطر السيولة، مخاطر الائتان) علي الأداء المالي وذلك في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، فقد تم الاعتماد علي مجموعة من الأساليب الإحصائية باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS-22)، ولكي نقوم بفحص مدى صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات فإن الأمر يتطلب إجراء بعض الاختبارات مثل اختبار مدى تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي وإجراء اختبارللكشف عن مدي وجود مشكلة الازدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية (Multicollinearity) ويمكن توضيح ذلك كما يلى :

(٤-٧-١) اختبار الطبيعة (Test for Normality) :

ويستخدم لمعرفة التوزيع الإحصائي للمجتمع الذى سحبت منة العينة، وقد تم الاعتماد على اختبار كولمجروف سمرنوف (K-S) (Kolmogorov – Smirnov)، حيث يقوم باختبار فرض العدم بأن المجتمع المسحوب منة العينة يتبع التوزيع الطبيعي ضد الفرض البديل بأن المجتمع المسحوب منه العينة لا يتبع التوزيع الطبيعي، ويتم اتخاذ قرار بناء على قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) بالنسبة الى مستوى المعنوية (α)، فإذا كانت (Sig) أكبر من (α) فإن هذا يعنى قبول فرض العدم بأن بيانات المجتمع المسحوب منة العينة تتبع التوزيع الطبيعي، وفى هذه الحالة يتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات المعلمية (Parametric Tests)، أما إذا كانت (Sig) أقل من (α) فإن هذا يعنى قبول الفرض البديل بأن بيانات المجتمع المسحوب منة العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وفى هذه الحالة يتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات اللامعلمية (Non Parametric – Tests)، أو نقوم بعمل بعض التحويلات على المتغيرات مثل التحويلة اللوغاريتمية أو الأسية أو تحويلة الجذر التربيعي أو تحويلة (Box-Cox Transformation) أو غيرها من التحويلات لتصحيح مشكلة عدم الطبيعية أو الاعتدالية (القحطاني، ٢٠١٥، ص ٢٦٢)، ومن ثم استخدام الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات المعلمية وذلك لاعتبار أن الأساليب الإحصائية المعلمية أقوى من الأساليب الإحصائية اللامعلمية وذلك إذا توافرت فروضها، ومن ناحية آخرى فإن شرط الطبيعية للمتغير التابع هو أمر ضروري لدراسة تأثير بعض المتغيرات التفسيرية عليه، وقد قامت الباحثة بتطبيق اختبار (K-S) على المتغير التابع كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٤-٢)

نتائج اختبار (K-S) لاختبار مدى تبعية المتغير التابع للتوزيع الطبيعي

المتغير التابع	قيمة إحصاء الاختبار	مستوى الدلالة الإحصائية (Sig)	القرار
الأداء المالي لجمهورية مصر العربية	١.٠٥٩	٠.٢١٢	طبيعي
الأداء المالي للمملكة العربية السعودية	١.٥١٠	٠.٠٢١	غير طبيعي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق يتضح أن مستوي الدلالة الإحصائية (Sig) بالنسبة لمتغير الأداء المالي في جمهورية مصر العربية هي (Sig = 0.212) وهي أكبر من مستوي المعنوية (=0.05)، وبالتالي فإن متغير الأداء المالي بالنسبة لجمهورية مصر العربية يتبع التوزيع الطبيعي، أما بالنسبة لمتغير الأداء المالي الخاص بالمملكة العربية السعودية فإن مستوي الدلالة الإحصائية له (Sig = 0.021) وهي أقل من مستوي المعنوية (=0.05) وبالتالي فإن هذا المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي، ومن ثم فإن الأمر يتطلب اجراء أحد التحويلات علي قيم هذا المتغير وذلك لتصحيح مشكلة الاعتدالية، وبإجراء التحويلة اللوغاريتمية علي قيم هذا المتغير ثم إجراء اختبار (K–S) مرة أخري وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول(٤-٣)

نتائج اختبار (K-S) لاختبار الطبيعية وذلك بعد اجراء التحويلة اللوغاريتمية علي البيانات

المتغير التابع	قيمة إحصاء الاختبار	مستوى الدلالة الإحصائية (Sig)	القرار
الأداء المالي بالنسبة للمملكة العربية السعودية	٠.٧٧٣	٠.٥٨٨	طبيعي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق يتضح أن مستوي الدلالة الإحصائية (Sig) بالنسبة لمتغير الأداء المالي بالمملكة العربية السعودية هي (Sig = 0.588) وهي أكبر من مستوي المعنوية (=0.05)، وبالتالي يتم قبول الفرض العدمي القائل بأن متغير الأداء المالي بالنسبة للمملكة العربية السعودية يتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي يمكن الاعتماد علي

الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات المعلمية، ومن ثم استخدام نموذج الانحدار المتعدد.

(٤-٧-٢) اختبار الازدواج الخطى (Multicollinearity) :

من الشروط الهامة أيضاً قبل عملية التقدير هو التأكد من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطى "الارتباط الخطى المتعدد المشترك" بين المتغيرات المستقلة، ويتم ذلك من خلال فحص مصفوفة الارتباط, أي فحص الارتباط بين كل متغيرين مستقلين ، حيث يتفق المختصون على أن مشكلة الازدواج الخطى تعتبر موجودة إذا كانت قيمة معامل الارتباط الخطى بين متغيرين أكبر من (٠.٧٠) كما يمكن أيضاً استخدام مؤشر معامل تضخم التباين(Variance Inflation Factor(VIF)) ونسبة التباين المسموح به (Tolerance) ولكن بعد عملية التقدير، فإذا كانت قيمة (VIF) أكبر من (١٠)، أو قيمة (Tolerance) أقل من (٠.٠٥)، فإن ذلك يعنى وجود مشكلة الازدواج الخطى.

ولوجود مشكلة الازدواج الخطى أثارة على التقدير، حيث أنها تؤدى الى عدم دقة المعلومات التي نحصل عليها من الرسوم البيانية لطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بالإضافة الى تضخم تباين معاملات الانحدار وهذا بدورة يجعل المتغيرات المستقلة المعنوية العلاقة، تبدو غير معنوية الارتباط للمتغير التابع ويؤدى أيضاً الى تفسير اتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بشكل خاطئ، ومن ثم في النهاية يؤدى الى عدم دقة نموذج الانحدار المقدر، ويتم فحص مصفوفة الارتباط الخطي لمتغيرات الدراسة في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية كما هو موضح بالجدول التالي :

أولاً: فحص مصفوفة الارتباط الخطي بالنسبة للمتغيرات التفسيرية للدراسة الخاصة بجمهورية مصر العربية.

جدول(٤-٤)

نتائج معاملات الارتباط الخطي بالنسبة للمتغيرات التفسيرية للدراسة الخاصة بجمهورية مصر العربية

	مخاطر الائتمان	مخاطر السيولة
مخاطر الائتمان	١	
مخاطر السيولة	٠.٢٣٨	١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وبفحص مصفوفة الارتباط الخطى للمتغيرات المستقلة السابقة ، نجد أن المتغيرات التفسيرية لا تحتوى على مشكلة الازدواج الخطى ، حيث أننا لا نجد معامل ارتباط بين أي متغيرين تفسيرين أكبر من (٠.٧)، وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من شرط الطبيعية

وشرط عدم وجود مشكلة الازدواج الخطى وذلك بالنسبة للمتغيرات التفسيرية للدراسة الخاصة بجمهورية مصر العربية.

ثانيا: فحص مصفوفة الارتباط الخطي بالنسبة للمتغيرات التفسيرية للدراسة الخاصة بالمملكة العربية السعودية.

جدول(٤-٥)

نتائج معاملات الارتباط الخطي بالنسبة للمتغيرات التفسيرية للدراسة الخاصة بالمملكة العربية السعودية

	مخاطر الائتمان	مخاطر السيولة
مخاطر الائتمان	١	
مخاطر السيولة	٠.٣٩٦	١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وبفحص مصفوفة الارتباط الخطى السابقة نجد أن هناك مشكلة الازدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية، ولعلاج المشكلة فلابد من اجراء بعض التحويلات اللوغاريتمية علي جزء من هذه المتغيرات التفسيرية ثم اجراء فحص لمصفوفة معاملات الارتباط مرة أخري كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول(٤-٦)

نتائج معاملات الارتباط الخطي للمتغيرات التفسيرية للدراسة الخاصة بالمملكة العربية السعودية بعد اجراء التحويلة اللوغاريتمية

	مخاطر الائتمان	مخاطر السيولة
مخاطر الائتمان	١	
مخاطر السيولة	٠.٣٩٦	١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

وبفحص مصفوفة الارتباط الخطى للمتغيرات المستقلة السابقة، نجد أن المتغيرات التفسيرية لا تحتوى على مشكلة الازدواج الخطى ، حيث أننا لا نجد معامل ارتباط بين أي متغيرين تفسيرين أكبر من (٠.٧) ، وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من شرط الطبيعية وشرط عدم وجود مشكلة الازدواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية.

(٤-٨) الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم اختبار فروض الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية :

أ- اختبار كولمجروف سمرنوف (Kolmogrov – Smirnov)

وقد تم استخدامه لاختبار مدى تبعية المتغير التابع للتوزيع الطبيعي

ب- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

وذلك من خلال استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري وتحديد نطاق البيانات من خلال ايجاد الحد الأعلى والأدنى لقيم الدراسة

جـ- استخدام أسلوب معامل الارتباط لبيرسون (Pearson Correlation)

وذلك لمعرفة قوة واتجاه ودلالة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

د- استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression)

وذلك لمعرفة أثر قياس المتغيرات التفسيرية (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة,) علي الأداء المالي كمتغير تابع وذلك في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.

(٤-٩) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

قامت الباحثة بعمل دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة عن طريق إيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري وتحديد نطاق البيانات الخاصة بالمتغيرات وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (٤-٧)

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى
الأداء المالي في مصر	٠.١٥٥٣	٠.٠٨٩٩٠	٠.٣٩	٠.٠١
مخاطر الائتمان في مصر	٠.٦٩١٩	٠.٢٤٤٨٤	٠.٩٠	٠.٠٢
مخاطر السيولة في مصر	٠.١٠٤٢	٠.٠٣٦٨٢	٠.١٩	٠.٠٢
الأداء المالي في السعودية	٠.١٢٢٨	٠.٠٤١٧٤	٠.٢٢	٠.٠٢
مخاطر الائتمان في السعودية	٠.٧٦٢٦	٠.٠٩٩٠٨	١.٤٥	٠.٣١
مخاطر السيولة في السعودية	٠.١٥٥٢	٠.٠٦٦٥٤	٠.٥٨	٠.٠١

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول السابق نجد أنبالنسبة لمتغير الأداء المالي في جمهورية مصر العربية فقد بلغ المتوسط العام له (٠.١٥٥٣)، حيث كانت أقل قيمة له خلال هذه الفترة (٠.٠١)، وأقصي قيمة

حصل عليها هي (٠.٣٩), في حين بلغ المتوسط الحسابي لمتغير الأداء المالي في المملكة العربية السعودية (٠.١٢٢٨)، وأقل قيمة له هي(٠.٠٠٢)، وأقصي قيمة حصل عليها هي(٠.٢٢) وهذا ما يشير إلى ضعف الأداء المالى بالنسبة للبنوك محل الدراسة.

أ- بالنسبة لمتغير مخاطر الائتمان فقد بلغ المتوسط العام لهذا المؤشر في مصر (٠.٦٩١٩)، حيث كانت أقل قيمة له خلال هذه الفترة (٠.٠٠٢)، وأقصي قيمة له (٠.٩٠)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لمتغير مخاطر الائتمان في المملكة العربية السعودية (٠.٧٦٢٦)، حيث كانت أقل قيمة له خلال هذه الفترة (٠.٣١)، وأقصي قيمة له (١.٤٥) وهذا يشير الي ارتفاع مخاطر الائتمان بالبنوك محل الدراسة.

ب- بالنسبة لمتغير مخاطر السيولة في جمهورية مصر العربية فقد بلغ المتوسط العام لهذا المؤشر(٠.١٠٤٢)، حيث كانت أقل قيمة له خلال هذه الفترة (٠.٠٠٢)، وأقصي قيمة له (٠.١٩)، أما بالنسبة لمتغير مخاطر السيولة في المملكة العربية السعودية فقد بلغ المتوسط العام لهذا المؤشر(٠.١٥٥٢)، حيث كانت أقل قيمة له خلال هذه الفترة (٠.٠٠١)، وأقصي قيمة له (٠.٥٨) وهذا يشير ارتفاع مخاطر السيولة مقارنة بالبنوك السعودية .

(٤-١٠) اختبار فروض الدراسة ونتائج التحليل الإحصائياستخدمت الباحثة عددا من الاختبارات الإحصائية التى تناسب أساليب التحليل المستخدمة وتتوافق معها، وذلك من أجل اختبار فروض هذا البحث، وتتمثل اختبارات فروض البحث فى:

(٤-١٠-١) اختبارات الفروض الإحصائية الخاصة بجمهورية مصر العربية

تنص فروض الدراسة الخاصة بجمهورية مصر العربية علي:

الفرض الأول

ينص الفرض الأول علي أنه: "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة علي الأداء المالي للبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية".

الفرض الثاني

ينص الفرض الثانى علي أنه: "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان علي الأداء المالي للبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية".

ويتم اختبار هذه الفروض من خلال استخدام أسلوب الانحدار المتعدد وذلك وفقاً للخطوات التالية:

أ- توصيف نموذج الانحدار المتعدد

يمكن توصيف نموذج الانحدار بين المتغير تابع (Dependent Variable) (الأداء المالي)، و المتغيرات التفسيرية (Independent Variable) (مخاطر السيولة،

مخاطر الائتمان)، وبناء نموذج احتمالي يصف علاقة الارتباط بين المتغير التابع ومجموعة المتغيرات التفسيرية على النحو التالي:

$$Ln(Y) = CR + + LR + U_i$$

حيث أن

Y : الأداء المالي.

CR : مخاطر الائتمان.

LR: مخاطر السيولة.

U_i : يعبر عن الخطأ العشوائي في النموذج.

ب- تقدير معالم نموذج الانحدار

يمكن تقدير معالم نموذج الانحدار الخاصة بالمتغير التابع(الأداء المالي) علي المتغيرات التفسيرية (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان)، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول(٤-١)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات التفسيرية علي المتغير التابع(الأداء المالي)

المتغيرات التفسيرية	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوي الدلالة الإحصائية (sig)	قيمة معامل تضخم التباين (VIF)	قيمة التباين المسموح به (Tolerance)
مخاطر الائتمان	١.٢٠٣-	٠.٢٩٢	٤.١١٧-	٠.٠٠٠	١.٠٦٠	٠.٩٤٣
مخاطر السيولة	١٠.٣٣-	١.٩٤٣	٥.٣١٧-	٠.٠٠٠	١.٠٦٠	٠.٩٤٣
ثابت الانحدار	٠.١٥٧-					
معامل الارتباط R	٠.٥٩٠					
معامل التحديد R^2	٠.٣٤٨					
معامل التحديد المعدل R^2 adj	٠.٣٢٩					
قيمة الخطأ المعياري للنموذج (S.E)	٠.٥٨٥٥٠					
قيمة f المحسوبة للنموذج ككل	١٨.٤٤٤					
مستوي الدلالة الإحصائية للنموذج ككل (sig)	٠.٠٠٠					

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

من جدول (٤-١) السابق نجد أنقيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج هي(sig=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي يتم قبول الفرض البديل القائل: بأن المتغيرات التفسيرية تؤثر علي المتغير التابع(الأداء المالي) للبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية, وذلك بدرجة ثقة ٩٥%.

- قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير مخاطر السيولة هي(sig=٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي يتم قبول الفرض البديل القائل: بأن مخاطر السيولة تؤثر علي الأداء المالي للبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية, وذلك بدرجة ثقة ٩٥%.
- قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير مخاطر الائتمان هي(sig=٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي يتم قبول الفرض البديل القائل: بأن مخاطر الائتمان تؤثر علي الأداء المالي للبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية, وذلك بدرجة ثقة ٩٥%.
- نجد أن معامل الارتباط المتعدد بين القيمة الفعلية والقيمة التنبؤيه للمتغير التابع (الأداء المالي) يبلغ (٠.٥٩٠) وهي علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية وهذا يدل علي قدره النموذج التنبؤيه.
- نجد أن معامل التحديد (R^2) يبلغ (٠.٣٤٨) وهذا يعني أن (٣٥%) من التغير في الأداء المالي للبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية يرجع الي المتغيرات التفسيرية.
- نجد أن الخطأ المعياري للنموذج يبلغ (٠.٥٨٥٥٠) وهي قيمة ضئيلة وهذا يدل ايضاً على قدرة النموذج التنبؤية.
- نجد أن معاملات تضخم التباين (VIF) أقل من (١٠) كما أن قيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (٠.٠٥) وذلك لكل المتغيرات في النموذج, وهذا يؤكد علي عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي.

جـ - فحص مدى ملائمة النموذج (اختبار صلاحية النموذج) Diagnostic Checking:

لفحص مدي ملائمة ومناسبة النموذج للبيانات يتم التأكد من تحقق بعض الشروط الهامة, فمن خلال رسم الاحتمال الطبيعي (Normal Probability Plot) بين الاحتمال التجميعي المشاهد (Observed Cumulative Probability) والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية (Expected Cumulative Probability)، نجد أن النقاط تقع

على مسافة قريبة من الخط وهذا يدل على أن توزيع الخطأ العشوائي وكذلك توزيع المتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي، وذلك كما هو واضح من الشكل التالي:

شكل(٤-١)

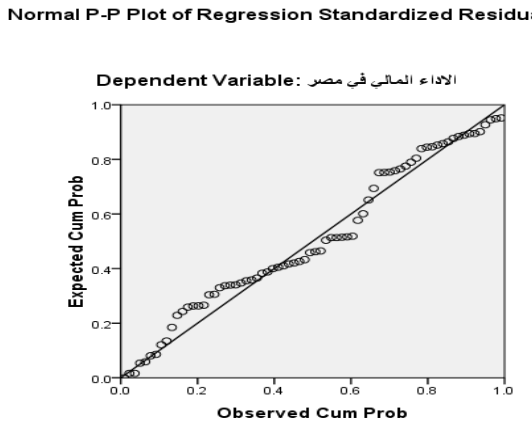

ويتم التحقق من استيفاء الشروط الأخرى مثل عدم احتواء البيانات على مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity)، بالإضافة الى تحقق شرط الخطية في المعالم نقوم برسم الشكل الانتشاري للبواقي المعيارية (Standardized Residuals Scatter Plot) على المحور الرأسي مع القيمة التنبؤية للمتغير التابع(Unstandardized Predicted Value) على المحور الأفقي كما هو واضح من شكل (٤-٢) ، فنجد أن البيانات تنتشر حول الخط الأفقي الذى يمر بمتوسط البواقي المعيارية التي تساوى صفر، وهذا يدل على ثبات تباين الخطأ العشوائي (Homosceclasticity) كما أن توزيع النقاط بشكل عشوائي يدل على توافر شرط الخطية في المعالم وذلك كما هو واضح من الشكل التالي:

شكل(٤-٢)

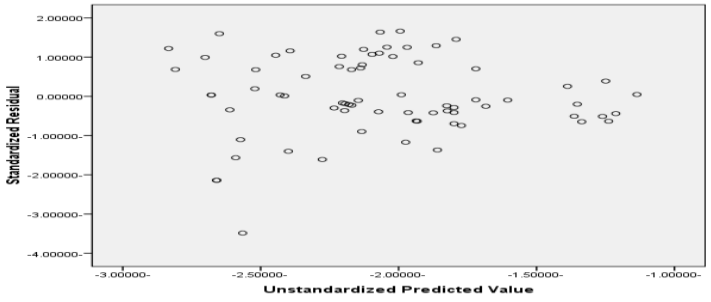

شكل الانتشار بين البواقي المعيارية للنموذج والقيم التنبؤية للمتغير التابع

ومما سبق نستخلص أن:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة علي الأداء المالي للبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان علي الأداء المالي للبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية.

(٤-١٠-٢) اختبارات الفروض الإحصائية الخاصة بالمملكة العربية السعودية

تنص فروض الدراسة الخاصة بالمملكة العربية السعودية علي:

الفرض الأول

ينص الفرض الأول علي أنه: "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة علي الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية"

رض الثاني

ينص الفرض الثانى علي أنه: "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان علي الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية".

ويتم اختبار هذه الفروض من خلال استخدام أسلوب الانحدار المتعدد وذلك وفقاً للخطوات التالية:

أ- **توصيف نموذج الانحدار المتعدد**ويتم توصيف العلاقة بين المتغير التابع ومجموعة المتغيرات التفسيرية على النحو التالي:

$$Ln(Y) = CR + + LR + U_i$$

حيث أن :

Y : الأداء المالي.

CR : مخاطر الائتمان.

LR: مخاطر السيولة.

U_i : يعبر عن الخطأ العشوائي في النموذج

ب- تقدير معالم نموذج الانحدار

ويتم تقدير معالم النموذج الإحصائي المقترح للمتغيرات التفسيرية على المتغير التابع وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول(٤-٢)

المتغيرات التفسيرية	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوي الدلالة الإحصائية (sig)	قيمة معامل تضخم التباين (VIF)	قيمة التباين المسموح به (Tolerance)
مخاطر الائتمان	٠.٨٤٧	٠.٣٥٤	٢.٣٩٥	٠.٠١٩	١.١٨٦	٠.٨٤٣
مخاطر السيولة	-٣.٧٧٩	٠.٥٢٧	-٧.١٧٦	٠.٠٠٠	١.١٨٦	٠.٨٤٣

ثابت الانحدار	-٢.٢٣١
معامل الارتباط R	٠.٦٨٩
معامل التحديد R^2	٠.٤٧٥
معامل التحديد المعدل R^2 adj	٠.٤٦٣
قيمة الخطأ المعياري للنموذج (S.E)	٠.٣١٣٦٣
قيمة f المحسوبة للنموذج ككل	٤٢.٠٢٥
مستوي الدلالة الإحصائية للنموذج ككل (sig)	٠.٠٠٠

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات التفسيرية علي المتغير التابع(الأداء المالي

المصدر :نتائج التحليل الإحصائي

من جدول (٤-٢) السابق نجد أنقيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج هي(sig=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي يتم قبول الفرض البديل القائل: بأن المتغيرات التفسيرية تؤثر علي المتغير التابع(الأداء المالي) للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، وذلك بدرجة ثقة ٩٥%.

- قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير مخاطر السيولة هي(sig=٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي يتم قبول الفرض البديل القائل: بأن مخاطر السيولة تؤثر علي الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية, وذلك بدرجة ثقة ٩٥%.
- قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير مخاطر الائتمان هي(sig=٠.٠١٩) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وبالتالي يتم قبول الفرض البديل القائل: بأن مخاطر الائتمان تؤثر علي الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية, وذلك بدرجة ثقة ٩٥%.
- نجد أن معامل الارتباط المتعدد بين القيمة الفعلية والقيمة التنبؤية للمتغير التابع (الأداء المالي) يبلغ (٠.٦٨٩) وهي علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية.

- نجد أن معامل التحديد (R^2) يبلغ (٠.٤٧٥) وهذا يعني أن (٤٨%) من التغير في الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية يرجع الي المتغيرات التفسيرية.
- نجد أن الخطأ المعياري للنموذج يبلغ (٠.٣١٣٦٣) وهي قيمة ضئيلة وهذا يدل على قدرة النموذج التنبؤية.
- نجد أن معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (١٠) كما أن قيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (٠.٠٥) وذلك لكل المتغيرات في النموذج, وهذا يؤكد علي عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي.

جـ - فحص مدى ملائمة النموذج (اختبار صلاحية النموذج) Diagnostic Checking:

فمن خلال رسم الاحتمال الطبيعي (Normal Probability Plot) بين الاحتمال التجميعي المشاهد (Observed Cumulative Probability) والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية (Expected Cumulative Probability)، نجد أن النقاط تقع على مسافة قريبة من الخط وهذا يدل على أن توزيع الخطأ العشوائي وكذلك توزيع المتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي، وذلك كما هو واضح من الشكل التالي:

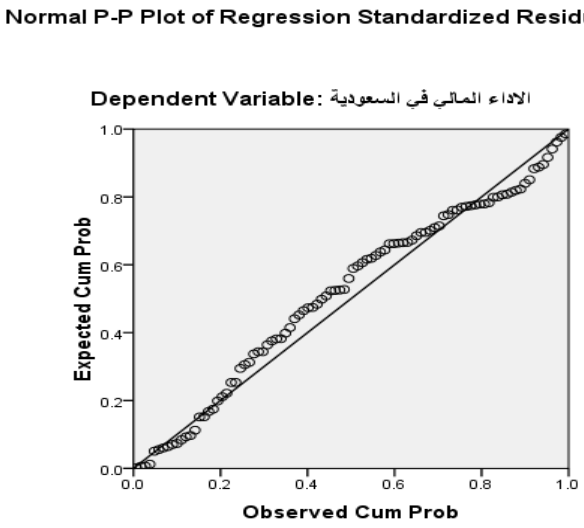

شكل(٤-٣)

وكما هو واضح من شكل (٤-٤) ، فنجد أن البيانات تنتشر حول الخط الأفقي الذى يمر بمتوسط البواقي المعيارية التي تساوى صفر، وهذا يدل على ثبات تباين الخطأ

العشوائي (Homosceclasticity) كما أن توزيع النقاط بشكل عشوائي يدل على توافر شرط الخطية في المعالم وذلك كما هو واضح من الشكل التالي:

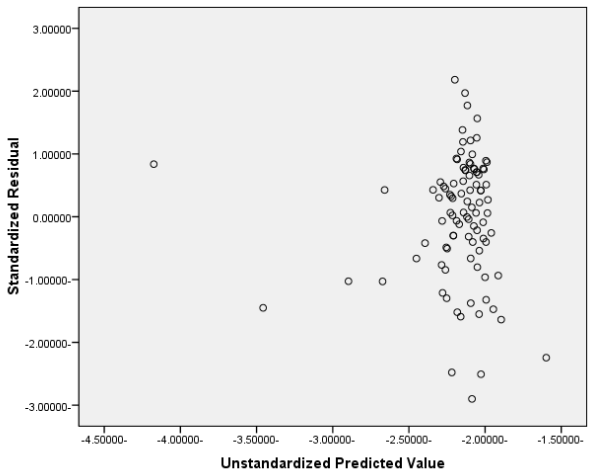

شكل(٤-٤)

شكل الانتشار بين البواقي المعيارية للنموذج والقيم التنبؤية للمتغير التابع

ومما سبق نستخلص أنيوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة علي الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان علي الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

١١- النتائج والتوصيات

فى ضوء أهداف الدراسة، والفروض التى سعت إلى اختبارها ضمن نتائج تحليل بيانات الدراسة التطبيقية، وبناءاً على ما توصلت إليه الباحثة فإنها تعرض أهم النتائج والتوصيات المستخلصة وذلك كما يلى:

١١-١-١ النتائج المرتبطة بإختبار الفروض

استهدفت الدراسة الحالية الوقوف على أداء البنوك المصرية والسعودية فى ظل مخاطر السيولة والائتمان ، وتتناول الباحثة فى هذا الجزء نتائج اختبارات الفروض، حيث توصلت الدراسة إلى:-

- وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالى للبنوك التجارية المصرية.

- وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على الأداء المالى للبنوك التجارية المصرية.
- وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على الأداء المالى للبنوك التجارية السعودية.
- وجود تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على الأداء المالى للبنوك التجارية السعودية.

٢-١١ توصيات البحث

فى ضوء النتائج السابق ذكرها توصى الباحثة بما يلى:

على مستوى القطاع المصرفى محل الدراسة

١. تطوير آلية للإنذار المبكر تكون مهمتها توجيه النظر للمخاطر المصرفية، والإكتشاف المبكر لهذه المخاطر سوف يساعد واضعى السياسات فى اتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها أو الحد من الآثار المترتبة عليها بتقليل الخسائر لأدنى حد ممكن.
٢. تدعيم رقابة البنك المركزى على البنوك التجارية للتحقق من التطبيق التام لأسلوب قياس المخاطر المالية بالبنوك التجارية المصرية والسعودية من خلال وجود إدارات فعالة فى البنك لقياس المخاطر وتطوير دور مراقبى الحسابات ومفتشى البنك الداخليين للقيام بذلك.
٣. توصى الباحثة بدراسة مدى إمكانية تخفيض درجة الخطر الائتمانى أو متطلبات رأس المال لمواجهة هذا الخطر فى فترات الإنكماش الإقتصادى بإستخدام نماذج مختلفة لقياس احتمالات الخطر المرتبطة بالتغيرات الاقتصادية فى الدول بشكل دورى.
٤. توصى الباحثة بتطوير إدارات المخاطر بالبنوك التجارية المصرية والسعودية تقنياً والعمل على تطبيق نظم معلومات متطورة لقياس وتحديد أوزان المخاطر آلياً وفقاً لأسلوب قياس مخاطر الائتمان الداخلى والأساسى فى ضوء المعاملات الإحصائية التى يصدرها البنك المركزى المصرى والسعودى.
٥. رفع كفاءة إدارة المخاطر الإئتمانية.

توصيات عامة

١. ضرورة توافر قاعدة بيانات عن كل ما يخص الشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية وبصفة خاصة البيانات المتعلقة بهياكل الملكية، وتوفيرها للباحثين لإمكانية ربط البحوث العلمية بالواقع العملى بدرجة عالية من الدقة.

٢. ضرورة مراعاة إلتزام البنوك بالشفافية فى عرض قوائمها المالية حيث إنها إلى جانب أهميتها القصوى فى تحليل وقياس المخاطر التى يتعرض لها كل بنك وبالتالى تحديد مدى تأثيرها على أداء البنوك، فإنه يتوقف عليها العديد من القرارات من قبل المستثمرين وأصحاب حقوق المصالح، فهى تعمل على تشجيع تدفق الإستثمارات المحلية والأجنبية.

٣. التأكد من وجود سياسات واضحة بالبنك تعمل على التنبؤ وتحليل وقياس الأنواع المختلفة من المخاطر المصرفية التى تواجهه البنك، والتى من شأنها التأثير على المركز المالى للبنك ومن ثم على القيمة السوقية لسهم البنك المتداول ببورصة الأوراق المالية وعلى أداءه المالى.

٤. أهمية اعتماد المستثمرين على النتائج التى توصلت إليها الدراسة بهدف ترشيد القرارات الاستثمارية والإعتماد على أسس عليمية عند اتخاذهم مثل هذه القرارات.

١١-٢-٣ توصيات متعلقة بالدراسات المستقبلية

إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول مشكلة البحث فى ضوء المتغيرات البيئية السريعة والمتلاحقة حيث يمكن فى هذا السياق تناول:-

١. تكرار إجراء مثل هذه الدراسة على المؤسسات الأخرى مثل شركات التأمين.

٢. تكرار إجراء مثل هذه الدراسة أثر الأداء المالى على مخاطر السيولة والائتمان بالتطبيق على مؤشرات قطاع البنوك ككل.

٣. تكرار مثل هذه الدراسة على نوعان من المخاطر المصرفية الأخرى وتأثيرها على الأداء.

٤. تكرار مثل هذه الدراسة بالتطبيق على البنوك الإسلامية والتقليدية كدراسة مقارنة.

٥. القيام بالدراسة المقارنة على دولتين مختلفتين.

المراجع

أولا المراجع العربية:

الكتب

- النجار، فريد راغب،(٢٠٠٠)، **" إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة"**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص27 .
- الحناوي، محمد صالح ، سيدة ،عبد الفتاح عبد السلام،(٢٠٠٠)، "**المؤسسات المالية-البورصة والبنوك التجارية"**، الدار الجامعية، مصر، ص274 .
- العلاق، بشير عباس، (٢٠٠١)، **"إدارة المصارف: مدخل وظيفى"**، كتاب، نشر جامعة التحدى.
- الزبيدي، حمزة محمود،(٢٠٠٢)، **"ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني"**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
- الشيخ، فهمى مصطفى،(٢٠٠٨)،**"التحليل المالى"**، كتاب، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين.
- النعيمى، عدنان تايه، والساقي، سعدون مهدي،(٢٠٠٠)،" **الإدارة المالية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص103 .
- البدوى، السيد عبدالحافظ، (٢٠١٢) ، **" إدارة الأسواق والمؤسسات المالية "** ، كتاب ، دار الخولى للطباعة ، مصر.
- حنفى، عبدالغفار حنفى، (٢٠٠٧)، "**إدارة المصارف، السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية فى البنوك التجارية والإسلامية**"، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص ٢٤٩.
- دريد، كامل(2004) ، **"مبادئ الإدارة العامة** "، عمان، دار المناهج ، ط1 ، ص٣٦
- غنيم، أحمد ،(٢٠٠١)،" **الديون المتعثرة والائتمان الهارب**"، دون دار نشر، مصر، ،ص62
- سويلم، محمد، (١٩٩٨)، "**إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية مدخل مقارن**"، المنصورة، كلية التجارة.
- سامر، قنطقجي، (٢٠١٠) ، "**صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية**" ، دار شعاع للنشر والعلوم ، سوريا .

- فهد، نصر حمود، (٢٠٠٩)، " **اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- هندى، منير إبراهيم، (١٩٩٦)، **"إدارة البنوك التجارية: مدخل إتخاذ القرارات"**، الطبعة الثانية، الإسكندرية، المكتب العربى الحديث.
- ـــــــــــــــــــــــــــــــ، (١٩٩٩)، **"إدارة الأسواق والمنشآت المالية "** ، طنطا ، مكتبة جامعة طنطا .
- ـــــــــــــــــــــــــــــــ، (٢٠٠٠)، **"إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات"**، الطبعة الثالثة، الإسكندرية.
- ـــــــــــــــــــــــــــــــ، (٢٠٠٤) ، "**أساسيات التعامل فى الأوراق المالية**" ، كتاب ، المكتبة العربية الحديثة ، الإسكندرية ، مصر .
- **الرسائل الجامعية**
- أحمد ، وفاء يوسف ،(٢٠٠٥)، "إطار محاسبى مقترح للرقابة الفورية على المخاطر فى البنوك التجارية" ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس.
- الأسدى، عبدالحسين (٢٠٠٦) ، **" السيولة المصرفية وأثرها فى العائد والمخاطرة "** ، رسالة ماجيستير، جامعة كربلاء ، العراق .
- أبو رحمه، سيرين سميح (٢٠٠٩)، **"السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية "** قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال **.**
- الجبرى، على عبدالله ،(٢٠١٣) ، **" قياس وتفسير العلاقة بين إدارة المخاطر المصرفية وممارسات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية**" ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .
- العياط ، إياس إبراهيم ،(٢٠١٦)، **" أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالى للبنوك التجارية الأردنية**"، رسالة ماجيستير، كلية الأعمال ، جامعة عمان العربية .
- شاهين، على عبدالله، (٢٠١٠) "**مدخل عملي لقياس مخاطر الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية فى فلسطين"، دراسة تحليلية تطبيقية** ، رسالة ماجيستير، الجامعة الاسلامية– غزة.

- عبد ربه، محمد محمود،(٢٠٠٠)، **" قياس تكلفة مخاطر الإئتمان المصرفي للبنوك التجارية "**، دراسات في محاسبة التكاليف، **كلية التجارة ، جامعة عين شمس**
- عوينات، محمد نبيل، (٢٠١٧)، **" أثر القروض المتعثرة على الأداء المالى للبنوك التجارية"**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر، جامعة قاصدى مرباح – ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسيير.
- **الدوريات والمؤتمرات العلمية**
- الأعرج، عدنان شاهر، (٢٠١٠)، **" إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن و مدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن"** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخامس والعشرون .
- أبوتركى، حسام، (٢٠١١)، **" إدارة مخاطر السيولة"**، مجلة المصرفى، السودان.
- الكيلانى، جمال أحمد، (٢٠١٥)، **"مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية"** ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية الإسلامية الجامعة الأردنية – كلية الشريعة .
- البقار، مصطفى سالم، (٢٠١٥) **" أثر مخاطر السيولة على أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية العامة "**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية – مصر . المجلد السادس ، العدد الثانى.
- عطا، محمد محمد، بخيت، على سيد، (٢٠١١)، **" معايير مقترحة لإدارة مخاطر الائتمان المصرفى التجارى المصرى – وتوصيف نموذج لقياس هذه الاخطار"** ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، العدد الثانى ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج .
- عبد الستار، رجاء رشيد، (٢٠١٢) "**تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الحادي والثلاثون.
- غنام، بشرى بدير، (٢٠٠٨)، " **مخاطر السيولة بين كيانات البنوك المندمجة و غير المندمجة دراسة تفحيصية مقارنة "**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة جامعة الأزهر، العدد الثالث .
- مفتاح، معارفى، (٢٠٠٧)، **" المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها "**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة

المخاطر واقتصاد المعرفة –كلية العلوم الاقتصادية والإدارية–جامعة الزيتونة – الأردن .

- نشوان، عصام الطويل، محمد شحادة، (٢٠١٨)، **" أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين"** مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.
- **المواقع الإلكترونية**

- https://sa.investing.com/equities/riyad-bank-balance-sheet
- https://www.argaam.com/ar/company/financial-pdf/3

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. **Books**

- Dorfman, Mark S. (2008). **Introduction to Risk Management and Insurance.** 9th Ed. Pearson Education, Inc. New Jersey.
- George, H., 1998, **"Bank Management (Third Edition)",** New York : John Wiley & Sons, inc,pp 37 – 52
- Petty, J., et al., **Basic financial management**, (N.J. : Prentice – Hall , 1982), PP. 306 .

Theses

- Abdelaziz Hakimi , 2017**, " Liquidity Risk and Bank Performance:An Empirical Test for Tunisian Banks "** , University of Jendouba, Faculty of Law Economics and Management of Jendouba, Tunisia , Vol. 7, No. 1
- Isah Serwadda, 2018, **"Impact Of Credit Risk Management Systems On The Financial Performance Of Commercial Banks In Uganda**", Acta Universitatis Agriculturae Et Silviculturae Mendelianae Brunensis, Volume 66 Number 6,
- Simone Varotto , 2017," **Liquidity risk, credit risk, market risk and bank capital , ICMA Centre "** – Henley Business School, University of Reading , Reading, UK ,
- Zaphaniah A , 2013 , **" The relationship between liquidity risk and financial performance of commercial banks in kenya "** , a research

project submitted in partial fulfilment of the requirements for award of the degree of master of business administration (mba), school of business, university of nairobi .

Periodicals

- ELIjah Mucheru, **2017 , " Effect Of Liquidity Management On Financial Performance Of Commercial Banks In Rwanda. AStudy On Selected Banks In Rwanda " .** European Journal of Business and Social Sciences, Vol. 6, No. 07 P.P. 01 – 11 .
- Muhammad K , 2013, " **Liquidity Risk and Performance of the Banking System**" , Volume 11 Number 2 .
- Pervin, Sageda, 2015, **"The Effect of Credit Risk on the Banking profitability A Case on Bangladesh**" Management and Business Rasearch: C Finance, Vol.15, no. 3, pp: 41 – 50 .

قائمة الملاحق

أولا بالنسبة لمصر:

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.590[a]	.348	.329	.58550

a. Predictors: (Constant), الائتمان مخاطر ,السيولة مخاطر

b. Dependent Variable: مصر فى المالى الاداء

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12.645	2	6.323	18.444	.000[a]
	Residual	23.654	69	.343		
	Total	36.299	71			

a. Predictors: (Constant), الائتمان مخاطر ,السيولة مخاطر

b. Dependent Variable: مصر في المالي الاداء

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-.157-	.326		-.480-	.632		
	مخاطر الائتمان	-1.203-	.292	-.412-	-4.117-	.000	.943	1.060
	مخاطر السيولة	-10.334-	1.943	-.532-	-5.317-	.000	.943	1.060

a. Dependent Variable: مصر في المالي الاداء

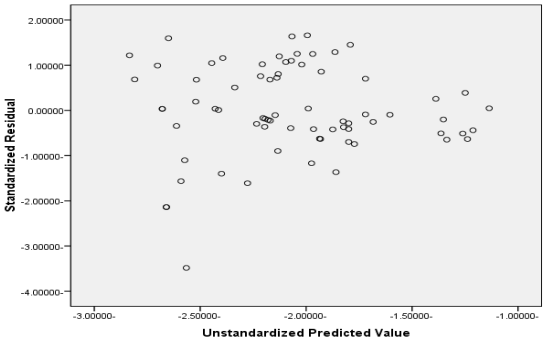

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual

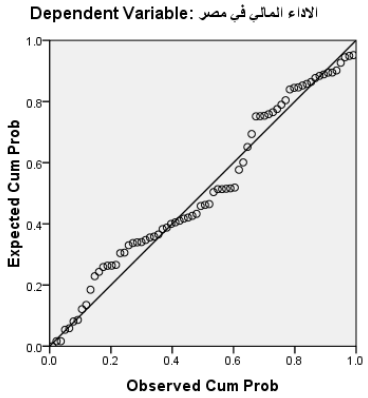

ثانيا: بالنسبة للسعودية

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.689[a]	.475	.463	.31363

a. Predictors: (Constant), الالئتمان مخاطر ,السيولة مخاطر

b. Dependent Variable: السعودية في المالي الاداء

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.268	2	4.134	42.025	.000[a]
	Residual	9.148	93	.098		
	Total	17.415	95			

a. Predictors: (Constant), الالئتمان مخاطر ,السيولة مخاطر

b. Dependent Variable: السعودية في المالي الاداء

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-2.231-	.313		-7.128-	.000		
	مخاطر الالئتمان	.847	.354	.196	2.395	.019	.843	1.186
	السيولة مخاطر	-3.779-	.527	-.587-	-7.176-	.000	.843	1.186

a. Dependent Variable: السعودية في المالي الاداء

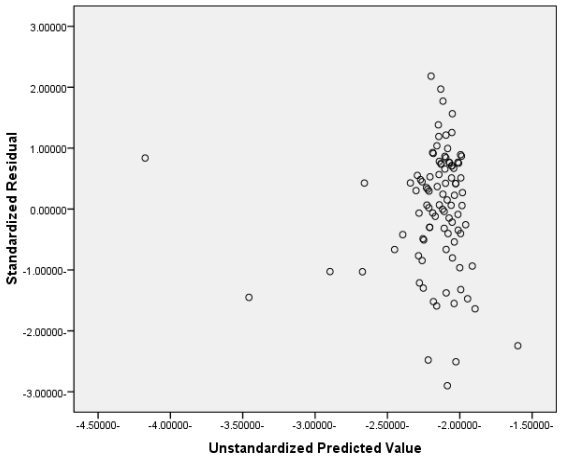

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual